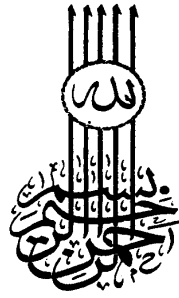


الشباب

وسياسة تنفيذ الحق

محمّد الرّاجي

المصادر
للنشر والتوزيع



الشباب
وسياسة تنفيذ الحق

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه ... وبعد
الشباب في كل أمة ، هم عماد نهضتها ، وقوة مستقبلها ، وعلامة
صدقه التنبأ بالتمكين لدين الله في أرضه وهذا كتاب يناقش
قضايا الشباب المسلم الواعي الذي أبنى إلا أن يؤدي دوره في سبيل
استئناف الحياة الإسلامية من جديد .

ومن أجل توفر فهم سليم ، وضع المؤلف ضوابط مهمة ، حول
التلقى عن أستاذ معلم ، والرجوع إلى كتب التراث ، وأساليب الأخذ
وتحقيق المنهج .

فجاءت الضوابط ترسم وضوح السير ، مكلفة بعمق التصور ودقة
التنفيذ ، وما أحوج شبابنا إلى النهج التنفيذي خاصة وهو يحمل الحق ،
فليست العبرة بحمل الحق ولكن في فن عرضه وسياسة تنفيذه .

وقد أجاب الكتاب على طرق تحقيق الحق من جميع جوانبها ، وكانت
فكرة الكتاب عبارة عن مقالات يستقبلها شباب العالم الإسلامي متلهفاً
في غرة كل شهر ، بالمجلة المهاجرة — الدعوة — إلى أن وفقنا الله

بفضله لاستعذان المؤلف في طبعه على عجلة ، ونحن في انتظار — كما
وعد المؤلف — بعض الإضافات التي يتناول فيها الجانب العملي ،
والربط بواقع العمل الإسلامى الحالى ، وقد رأت لجنة البحوث والنشر
أن تجمع المقالات ليعم بها النفع .

أثاب الله مؤلفها خيرا وتقبل الله منا ومنكم القول والعمل .
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

لجنة البحوث والنشر
المدائن للنشر والتوزيع

الشباب وسياسة تنفيذ الحق

لقيت أعدادا كبيرة من الشباب في أماكن متفرقة من العالم يتحرك للإسلام ويدعو له .. وأعجيني حماسه وتجرده وعواطفه للإسلام .. والناظر إلى هذا الحشد من بعد أن صلحت نيته .. وفهمه .. ووسائله .. يؤمل فهم خيرا . ولكن المدقق من قريب يجد أموراً تستوقفه في بعضهم .. هذا البعض فيه ألوان من الاتجاهات تحتاج لتأمل ودراسة .. وعلى الشباب الذي أحسب أنه على الحق .. آمل أن يراجع نفسه على ما يعرض عليه في هذه العجالة .. فكل امرئ أعلم بباطنه .. وكل فرد أقدر على مطابقة هذه المعايير على نفسه .. فإن وجد شيئا من الهنات صحح مساره .. وإن وجد نفسه على الطريق .. فليعلم أن ذلك من فضل الله عليه .

« أما في النيات فقد لقيت بعض الأفراد يمتلكون بالحيوية .. ويتدفقون حركة وحماسا .. ولكن بالممارسة الطويلة في حقل الدعوة .. والاحتكاك الكثير بالدعاة والناس .. ولما قرأته لأهل العلم في باب الإخلاص وباب الرياء .. جعل من الممكن أن ألتقط لمحات في بعض المواقف تظهر الحرص على الصداقة وقيادة الناس .. وأمل أن تكون

لحائي في هؤلاء غير صحيحة .. ولكن ما علمي إلا أن أذكر .. أذكر نفسي وأخي .. يريني وأريه .. حتى نتعود الإخلاص .

أذكر عندما كنا نرى على إبلاغ الدعوة للناس .. وكنا نكلف أن تذهب مجموعة منا — ونحن شباب — إلى مساجد القرى والمدارس .. يقوم أحدنا ليقدم درساً يدعو فيه إلى الله .. وبعد انصرافنا من الدرس .. يعرض له أخوته عن ملاحظاتهم حول ما قدم .. من مناسبة الموضوع لمستوى الناس .. ومناسبته للأحداث الجارية .. وطريقة تناول .. والشواهد التي استخدمها من آيات وأحاديث .. إلخ . كنا لا ننسى أن نلقي سؤالاً على المتحدث لا نطلب منه جواباً لنا .. بل عليه أن يجيب لنفسه .. نقول له : عندما كنت موفقاً فيما تعرض .. ووجدت صدى لقولك في نفوس الناس .. هل كنت راض عن نفسك .. أم كنت تشعر أن الحق الذي جرى على لسانك هو من فضل الله عليك ليس لك فيه يد ؟! وهل كنت سعيداً لالتفاف الناس حولك وشعرت بذاتك وأستاذيتك .. أم كنت سعيداً لأن قلوب من حولك هفت إلى حب الله وحب الحق ؟!

وهكذا كان التذكير دائماً .. لأن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم .. فإن كان يحث العاصي على كثرة المعاصي .. فإنه يأتي للمؤمن من قبل طاعته فيشوش عليه صدق نيته فيفسد عليه عمله عند الله فيصدق عليه قوله تعالى : ﴿ فقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثوراً ﴾ ..

وهذا القول لا أقوله للشباب فحسب بل أقوله لكل عامل للإسلام وداع إلى الله ... ولا ننسى أن الرسول ﷺ كان يحذر أصحابه .. وهم صفوة هذه الأمة .. من هذا الشرك الخفى الذى يقول عنه : « إنه أخفى من ديب التملة السوداء في الليلة الظلماء على الحجر الأسود » وكان يدعو « اللهم إني أعوذ بك من أن أشرك بك شيئا أعلمه وأستغفرك لما لا أعلمه » .

« أما في الفهم .. فبعد صدق النية .. لابد أن يكون العمل مطابقا لأحكام الشريعة . ولكي يتحقق ذلك فلا بد أن يسبق الفهم العمل .. بل إن طلب الفهم في ذاته عمل ... وقد لاحظت أن مصادر الفهم والعلم عند كثير من الشباب .. هي كتب الفكر الإسلامي المعاصر فقط .. وهي كتب تعرض لمقاصد الإسلام وكتلياته .. وتفنيد المذاهب الفكرية الإنسانية في ضوء الفكر الإسلامي .. وتعرض لبعض أمراض العصر وحلولها في نظام الإسلام . وهذا التعريف الكلي أمر جيد وضروري لمن لم يدرك الغاية من وجود الإنسان ورسالته في الحياة ، وتحديد علاقة الفرد بخالقه ، وعلاقته بالكون ، ونظام الحياة في الإسلام ، وما سيصير إليه بعد نهاية الدنيا ، ومقارنة هذا التصور المتكامل بالتصورات الإنسانية الأخرى لإدراك شمول الإسلام ، واضطراد الأحكام فيه بغير تعارض بين بعضها البعض ، وانضباط هذه الأحكام بعقل محكمة ..

وقفه مع كتب الفكر الإسلامي المعاصر :

ورغم المزايا التي بينها لكتب الفكر الإسلامي .. إلا أن الشباب المسلم عموماً حائر بين ما يعرض عليه من الجماعات الإسلامية المتعددة .. حتى تجذبه إحدى الجماعات إلى فلكها ...

ولكن يزداد الطين بلة إذا ظهر فكر متعارض داخل الجماعة الواحدة .. ويكون ذلك عائداً إلى أمور منها :

* أن فكراً جديداً نشأ نتيجة ردود فعل لأحداث مرت بالجماعة فتركت انطباعات مختلفة لدى الأفراد ، فغير كل قادر على التعبير بطريقته في الفهم ويمدّ تأثره بالحدث .

* إنه في غيبة الوجود الرسمي للجماعة أتيح لهذا الفكر الخاص أن ينتشر ببطء بين بعض الأفراد .. ولم يدرك خطره إلا عندما انبنى على هذا الفكر فتاوى وتصرفات خارجة عن منهج الجماعة ..

* بعض أصحاب الفكر الجديد لم يترهبوا في محضن الدعوة الأول .. وكان لهم فكر إسلامي يصدر عن به كتباً .. ويلقون به دروساً قبل أن يلتحقوا بجماعة معينة .. وبعد التزامهم اختلط فكركم القديم والجديد قبل أن يغربل .. فتارة ترى هناك توافقاً .. وتارة تجد تعارضاً .. والشباب يحمل الفكرين ولا يدري التعارض بينهما .

* ومنهم من تلقى العلم من الكتب من غير توجيه أستاذ يوقفه على الحق .. ثم تصدى بعد ذلك للكتابة والتوجيه .. ومثل هذا لا يمكن .

انضباط الفهم عنده رغم كثرة ما قرأ .. وما يترتب عليه من انضباط التوجيه .

« ونظرا لاتساع رقعة العمل للحركة الإسلامية وتعدد البلاد التي قامت فيها واختلاف المشاكل والقوانين والظروف السياسية والاجتماعية الموجودة في كل إقليم ، واختلاف الموجهين ، ومصادر المعرفة المتاحة في كل إقليم .. أفرزت هذه الظروف كتابا ودعاة لهم فكر اختلطت فيه الأصول التي قامت عليها الحركة في مهدها الأول وبين أمور حكمتها عادات وتقاليده وقوميات تركت بصماتها على الفكر المقدم .. واعتبر هؤلاء ما يعرضونه هو تطور الحركة وامتداد لمسيرة الفكر .. ولم يدركوا أنه تغير في المسار ...

« ومن الكتاب من أخذ العلم هواية ولم يأخذه سلوكا وتربية ، فأنشأ له داخل الصف اتجاهها فكريا خاصا .

وقد أحتاج لبيان كل عنصر من العناصر السابقة بمثال .. ولكن سيطول المقال وسأكتفي بمثال واحد لفكرين مخلصين ، نشأ أحدهما في ظل العناصر الثلاثة الأولى .. أعرضها باختصار .

يذكر صاحب الفكر الأول أن الناس ينقسمون حيال دعوتنا أحد أربعة :

أ — مؤمن .. وهو الذي اطمأن إلى فكرنا فندعوه إلى المبادرة بالانضمام إلينا ليكثر به عدد المجاهدين .

ب — متردد .. وهو الذي لم يستتب له وجه الحق ولم يتعرف في قولنا

معنى الإخلاص .. فهذا نتركه لتردده ونوصيه أن يتصل بنا عن كتب .. ويطلع كتاباتنا ويوزر أنديتنا .. فسيطمن بعد ذلك .

ج - نفهمي .. لا يبذل معونة إلا إذا عرف ما يعود عليه من فائدة .. فنقول له حنانيك ليس عندنا من جزاء إلا ثواب الله إن أخلصت .. والجنة إن علم الله فيك خيرا .. فإن كشف الله الغشاوة عن قلبه وأزاح كابوس الطمع عن فؤاده فسيعلم أن ما عند الله خير وأبقى .

د - متحامل .. وهو شخص أساء ظنه فينا وأحاطت بنا شكوكه وريبه .. فهو لا يرانا إلا بالمنظار الأسود القاتم .. فهذا ندعو الله لنا وله أن يرينا الحق حقا ويرزقنا اتباعه ، والباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه .. ثم يقول : وهذا سنظل نحبه ونرجو فيعه واقتناعه بدعوتنا .

فرق بين هذا التقسيم وبين تقسيم الداعية الآخر بعد أن ارتبط بالجماعة حين يقسم الناس إلى كافر وإلى مؤمن .. فالمؤمن هو الذي وضع يده في يدك وانضم إلى كتية المجاهدين .. وأما الآخر فهو الذي اختار طريقا غير طريقك وخاصة بعد أن بينت له وجه الحق .. وسار في صحبة المخالفين .

فصاحب الفكر الأول يرى معايشة الناس في أفكارهم ومشاكلهم ودعوتهم لإصلاح كل ما يمكن إصلاحه . فيقول في أحد رسائله : « وإنه لعزيز علينا جد عزيز أن نرى ما يحيط بقومنا ثم نستسلم للذل أو نرضى بالهوان أو نستكين لليأس . فنحن حين نعمل للناس في سبيل الله أكثر مما نعمل لأنفسنا . فنحن لكم لا لغيركم أيها الأحباب . ولن نكون

عليكم يوما من الأيام » .

أما صاحب الفكر الثاني .. بعد أن قسم المجتمع إلى مؤمن وكافر ترتب على هذا المنطق ضرورة مفاصلة النظام الجاهلي الفاسد حتى يسرع سقوطه ولا يطول وجوده .. لأن اشتراك المؤمنين في مرافق وأجهزة الدولة للنظام الجاهلي ... وأداءهم لأعمالهم بتفان وإخلاص ... فسيكون ذلك سببا لإطالة أمد النظام الجاهلي ..

كان من الطبيعي بالنسبة للفكر الأول أن يعتبر المنتمين إليه جماعة من جماعات المسلمين .

أما الذين اتبعوا الفكر الثاني فقد وجدوا أن التسليم بالنقطتين الأوليتين ينتهي بهم إلى أنهم الجماعة الإسلامية وما يترتب على هذا الأمر من أحكام .

لما كان الفكر الأول يعايش المجتمع ولا ينفصل عنه . ويصحح ما يقبل التصحيح من نظام أو معاملات للمجتمع .. ويبين للناس ما كان إسلاميا وداخله التحريف .. أو ما كان منقولا من مجتمعات غربية أو شرقية غير إسلامية .. فاقترض ذلك دراسة أحوال المجتمع والناس ... وكذلك دراسة أحكام الفقه الإسلامي .. تمييز الحلال من الحرام في معاملات الناس .. واقتراح البديل لما هو مرفوض .

أما الفكر الثاني فرأى أن مشاكل العصر نشأت من أوضاع غير إسلامية وستزول هذه المشاكل بزوال النظام الجاهلي .. وينبغي ألا نطالب الإسلام بتقديم حلول نشأت في غير مجتمعه ..

وترتب على ذلك تبديل الأولويات الدراسة والتعليم ، نتج عنها نوع من إهمال دراسات الأصول والتعمق في أمهات المسائل الكلية بالأسلوب المنهجي لفقهاء السلف ، والاكتفاء بالضرورات التي تصحح عبادة الفرد وصلته بربه.. والتركيز على تميزه داخل المجتمع (...) .

« نستخلص من هذا الحوار أن كثيرا من الشباب جعل الفكرين يتعايشان في ذهنه .. فهو في انتائه الكلي انتمي لصاحب الفكر الأول .. وفي انتائه العملي إلى الفكر الثاني .. ومظاهر هذا الانتاء العملي تجلت في عنصر الفهم .. قلت إن مراجع الشباب ومصادر فهمه هي كتب الفكر الإسلامي المعاصر .. كما لاحظت أن كثيرا من هذا الشباب يميل لفكر المفصلة عن المجتمع ، ورفض التعامل مع كل مؤسسات المجتمع باعتباره جزءا من نظام جاهلي إلا ما اضطر إلى التعامل معه مكرها .. واعتبر المجموع الطيب الذي يعيش فيه وينتمي إليه هو الجماعة الإسلامية .. وسواه خارج عنها .. ونتج عن ذلك تجرؤ الكثير على الفتيا بدون الحاجة للرجوع إلى كتب الفقه .. وأبسط الفتاوى عنده التحريم .

وأرى أنه من أجل توفر فهم إسلامي سليم لابد من ضوابط . هي :
أولا — ضرورة التلقي عن أستاذ معلم ، وثانيا — الرجوع إلى كتب التراث .. وهذا ما سأعالجه في أعداد قادمة مع بقية هذا البحث إن شاء الله .

لماذا التلقي على الأستاذ المعلم

في ختام البحث السابق حددنا ضوابط من أجل توفر الفهم الإسلامي السليم ، كان أولها ضرورة التلقي عن أستاذ ومعلم ، هو مادة هذه الحلقة .

ضرورة التلقي على أستاذ ومعلم :

وأعني به ذلك الرجل الذي فقه دينه .. وكما ينكر بعض السلف ما معناه : أنكم تعدون الفقيه من عرف أحكام الفقه .. وقواعد الاستنباط . واستطاع أن يرجح بين أقوال الأئمة .. أو يستنبط الحكم الصحيح في المسألة ، وأن يكون ممن رباه الشيوخ في ذلك العلم وتآدب بأدبهم .

أما السلف فكانوا يعدون الفقيه من توفرت فيه ثلاث صفات :
الأولى : السابق ببيانها .

الثانية : أن يعمل بما يعلم ، وأن يكون متصفا بالورع والإنصاف ، صلبا في الحق لا يخشي في الله لومة لائم .

الثالثة : أن يفقه خبايا النفوس وأمراضها وطرق علاجها .

فقد يصح ظاهر العمل أمام الناس كأن ترى إنسانا يحسن الوضوء ،
ويؤدي أركان الصلاة كاملة .. ولكنه يؤديها رثاء الناس .. فتصبح
صلاته باطلة .. فمهمة الفقيه هنا كيف يعالج هذه القلوب المريضة
كلا بما يناسبه .. فالعلاج الذي يصلح لنفس لا يصلح لأخرى .. فإن
نفوسا قد يصلحها الزهد وشظف العيش .. ونفوسا أخرى لا يصلحها
إلا رغد العيش وسعة المال .. وعلى الأستاذ أن يعين تلاميذه على سد
مداخل الشيطان في النفس .. ونوازع الهوى .. حتى يخلصها عن الرذائل
ويخلصها بالفضائل .

أما معظم من يعدهم الناس فقهاء لما يحملون من درجات علمية في
علوم الشريعة .. فجلهم يعرف أحكام الفقه الظاهر .. (أعني الذين
يعرفون الأحكام العملية التي تضبط تصرفات العباد الظاهرة) .. وقليل
من هؤلاء من يتصف بالقدوة .. وهو ماجاء بالصفة الثانية . وأقل منهم
من توفرت فيه الصفة الثالثة .

ومع هذا فيستطيع كل طالب علم أن يستفيد من كل من توفرت
فيه صفة أو أكثر من هؤلاء .. فأما من توفرت فيه الصفة الأولى فهو
يعرف كيف يتعامل مع المصادر الفقهية والمعاجم وأهم كتب التراث ..
ويعرف طرق الاستنباط الفقهي .. ويعرف ماذا يقدم في الدراسة وماذا
يؤخر .. فإذا كان هذا المعلم لن يتاح أن يتعلم منه سوى هذا فهو أمر
جيد .. خاصة إذا لم يشتهر عن هذا المعلم معصية .. بل قال العلماء
قديما ما هو أشد من هذا .. « خذوا العلم ولو من أفواه الفساق .. فإن

على الحق نورا يعرف به » .

« وأما من توفرت فيه صفة القدوة كما جاء في الصفة الثانية إضافة للأولى .. فهو أمر جيد .. لأنه يعين على التربية .. والاطمئنان إلى صدقة .. وبعده عن الهوى .. فكم من كلمة حق يراد بها باطل .. ولا يوجد أعلم من إبليس .. وقد يجزئ النصف الأول إذا كان صاحب هوى إلى فتنة مضلة .. إن لم يكن طالب العلم على وعي وحذر ونور من الله تعالى .

ولكن حتى هذا النصف الثاني فلا يؤخذ منه العلم لفضل قائله ولكن يؤخذ بدلالة الدليل عليه .. وقديما قالوا : لا يعرف الحق بالرجال .. ولكن يعرف الرجال بالحق .. ولهذا لا يثنيك فضل القائل ولا درجته العلمية عن طلب الدليل فيما يقول وسؤاله عن المصادر التي يجد فيها ذلك القول ودليله .. ولا يكتفى بذلك بل يراجع ما قاله العلماء في هذا الدليل وحجته .. وما يحتمله من معان .. وما رجحه أهل العلم في ذلك .. وما اتفقوا على تركه من المعاني التي يحتملها الدليل .

فكم لقيت من عالم يزعم اتفاق أهل العلم على أمر .. أجد الاتفاق على خلافه .. ولا يقول بقوله إلا رأي شاذ ..

ولا يؤدي هذا القول مني إلى فقدان الشباب الثقة بعلماء جماعتهم .. فإن من هذا شأنه يكون ممن يعرف الحق بالرجال .. ولكن أدعوهم إلى التثبت والتبين . فكل إنسان يؤخذ من قوله ويرد إلا المعصوم صلى الله عليه .

« أما من شغل نفسه بأمراض القلوب وطرق علاجها .. فلا بد أن يسبق ذلك تحقق الشرطين السابقين .. لأن هناك من يزعم فن معرفة النفوس .. وله في ذلك مقالات تعجب السامعين .. وهو غير متحقق بعلوم الشريعة فهما واستنباطا ، فكلامه محل نظر .. لأنه لن يخلو من شطحات غير منضبطة .. فعلاج النفوس لا يكون إلا بما جاء في القرآن والسنن الصحاح .. وكل رياضة لتربية النفوس ليست في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا في قياس صحيح ولا في استدلال يعرفه العلماء المشهورون بالفضل من سلف هذه الأمة .. فإذا جاء هذا المدعي ووضع أيدينا على قول شاذ من شطحات بعض المتصوفة مستدلا بنص في غير موضعه .. علينا أن نقف عند قول أصحاب الفضل المعروفين .. وعلينا أن نراجع ترجمة ذلك الصوفي وأن نعرف قول العلماء فيه .

« وقد يكون هناك شخص تحقق فيه قدر من كل صفة من الصفات الثلاث السابقة . وهو أحد اثنين من الناس :

أ - إما أن يضع نفسه موضع العلماء فيظنه الناس بلسانه العليم إنه من طبقة العلماء والعارفين ، وهو ليس كذلك ..

ب - وإما إنسان صادق مع الله .. فسيبين مكانه للناس في أنه على عتبات الطريق يسعى للحق ويتحراه .. وهذه فقه طيبة من مثقفي هذه الحركة الإسلامية .

وصمام الأمان مع الاثنين هو سؤالهم عن مصادر المعرفة التي رجعوا

إليها لتحري الدليل فيها .

وهنا يسأل سائل : إذا كان الأمر فيه مزالق كثيرة فلم لا نعتمد على كتب التراث وخاصة لمن مات وكان معروفا بين الناس بصلاحه ؟

نقول : لقد كان شأن السلف الصالح تلقي العلم عن شيوخهم .. فأول ذلك ملازمة الصحابة رضي الله عنهم لرسول الله ﷺ ، وأخذهم بأقواله وأفعاله .. ثم التزم التابعون الصحابة سيرتهم مع النبي ﷺ حتى فقهوا ..

ويعاب على ابن حزم الظاهري أنه لم يلازم الأخذ عن الشيوخ ولا تأدب بآدابهم ، ويصنف ذلك العلماء الراسخون كالأئمة الأربعة وأشباهم . وهكذا انتقل العلم جيلا بعد جيل إلى عصرنا هذا .. حقيقة بعد أن دون العلم في الكتب .. قالوا : كان العلم في صورة الرجال .. وبعد أن صار في الكتب أصبح مفاتحه بأيدي الرجال .

أسرار التلقي على العلماء .

وذلك أن للتلقي على أيدي الأساتذة أسرار كثيرة منها :
« اختصار الطريق لفهم المقصود . لأن المعاني التي تقبل الفهم على وجوه شتى يوجه الأستاذ إلى المعنى المقصود .

« ومنها أن التلميذ قد يعجبه علم فيتبحر فيه .. بينما يكون علما لا يبنى عليه عمل ، فيدله الأستاذ على العلم الذي يعتبر من صلب العلم ليستزيد منه .. وما هو من العلوم المعاونة للعلوم الأساسية فيأخذ منها بالقدر الذي يحقق مقصود صلب العلم .. أما طرف العلم فيأخذ منه

بالقدر اليسير .

وحتى ما هو من صلب العلم يمكن أن يدرس بمنهج المتعة العقلية ..
وافترض القضايا .. أو . يدرس بطريقة يقوم عليها عمل .

« وكما ذكرنا سابقاً أن مهمة الأستاذ من السلف لا تقف عند حدود
بناء الفهم الصحيح .. بل تتجاوز ذلك لبناء النفس وتصحيح السقيم
منها والحث على العمل الصالح .. فيحكى أن تلميذاً ذهب إلى الإمام
أحمد بن حنبل ليتلقى عليه العلم .. فأنزله الإمام في إحدى غرف
داره .. ووضع له بجوار فراشه إبريقاً للماء وطستاً يتوضأ فيه .. فلما
جاء وقت الفجر .. ذهب الإمام ليقظه ليحضر صلاة الجماعة ..
فوجد الماء في الإبريق كما هو .. فقال له الإمام أحمد .. « عجبت
لطالب علم لا يقوم الليل » ..

« ومن مزايا التلقي على الأستاذ أن يدل تلميذه على أقوال العلماء في
المسألة .. وخاصة أقوال مخالفيه وبيان دليله ودليلهم .. والأستاذ
الصادق مع الله .. ليس هو الحريص على أن يتبع تلميذه رأيه .. ولكن
هو الحريص على أن يكون لدى تلميذه رأيه .. ولكن هو الحريص على
أن يكون لدى تلميذه الحرص على تحري الحق والتقيد بالدليل ..
فيحكى من أخبار سحنون بن سعيد أنه قال : كان مالك وعبد العزيز
بن أبي سلمة ومحمد بن إبراهيم بن دينار وغيرهم يختلفون إلى ابن هرمز ،
فكان إذا سأله مالك وعبد العزيز أجابهما .. وإذا سأله ابن دينار وذووه
لا يجيبهم ، فتعرض له ابن دينار يوماً .. فقال له : يا أبا بكر .. لم

تستحل مني مالا يحل لك ؟ (أي يكتمه العلم وهو محرم عليه ذلك)
فقال له : يا ابن أخي .. وما ذاك ؟ .. قال يسألك مالك وعبد العزيز
فتجيها .. وأسألك أنا وذوي فلا تجيبنا ؟ .. فقال : أوقع ذلك في
قلبك يا ابن أخي .. قال : نعم ، قال : إني قد كبرت سني ودق
عظمي ، وإنما أخاف أن يكون خالطني في عقل مثل الذي خالطني
في بدني .. ومالك وعبد العزيز عالمان فقيهان .. إذا سمعا مني حقا
قبلاه .. وإن سمعا خطأ تركاه ، وأنت وذووك مأجبتكم به قبلتموه ..
قال ابن حارث : هذا والله الدين الكامل .. والعقل الراجح ، لا كمن
يأتي بالهذيان .. ويريد أن قوله من القلوب منزلة القرآن ..

« أما عيوب اتباع الأستاذ ..

— ان شخصية التلميذ تذوب في شخصية الأستاذ .. ويصير له
مقلدا .. وآرائه متعصبا ..
— ومن العيوب أن يتبع التلميذ فردا يظن أنه عالم .. وما هو
بعالم .. وان حمل الدرجات العلمية .

وعلاج ذلك

أن يكون للتلميذ أكثر من شيخ وأستاذ ومعلم .. فإن كثرتهم مفيدة
لأن لكل فرد أسلوبا موضوعيا وأسلوبا ذاتيا ..
« فالأسلوب الموضوعي عادة ما يكون شموليا .. فلكل علم قواعد ،
فاذا تعرض الشيخ للفقهِ فيخضع لمناهج التفكير الفقهي .. وإذا تناول
التفسير أخضع بمحثة لقواعد التفسير .. وهكذا .

« أما الأسلوب الذاتي فهو إما فكري .. وإما سلوكي ..
— فالأسلوب الذاتي الفكري يخضع لثقافة الشخص الخاصة ..
كأن يكون مؤرخا .. فيفسر القرآن تفسيراً تاريخياً .. ودروسه قائمة على
ثمار تجارب الأمم .. ويرى أن التفكير من خلال تاريخ الأمم والشعوب
هو تفكير عريض يسع الكثير .. وإن الله تعالى ناقش العقائد والأخلاق
والشرائع من خلال قصص الأمم الغابرة وتاريخها .. لتحقيق لنا منهم
العبرة ..

ويرى اللغوي غير ذلك .. وهكذا يرى صاحب كل علم وفن في
علمه وفنه أشرف العلوم وأخطر المعارف .

— أما الأسلوب الذاتي السلوكي .. فقد يكون الأستاذ كريماً .. أو
يعيش على القصد .. متصوفاً أو غير متصوف .. وهكذا ..

نستخلص من هذا أن اختلاف مناهج التفكير وإتقان فرع من
فروع المعرفة يلقي زوايا من الضوء تفيد التلميذ فيما توسع فيه أستاذه
من المعرفة ..

فكثرة الشيوخ يوجد حواراً مكشوفاً بين العلماء .. أو حواراً مستورا
في عقل التلميذ .. فيتلقى من كل شيخ على مسأله إجابة مختلفة عن
سابقه .. قد يقع طالب العلم في أول الأمر في حيرة .. ولكنه بعون الله
وإعادة النظر فيما يقرأ ويسمع .. سيصل إلى الحقيقة .. فهذا الحوار
يفتح الذهن .. ويلمع العقل .. ويكشف زوايا النقص عند هذا .. وعوار
فكر ذاك ..

هذا بالإضافة إنه سيترك في شخصية التلميذ بصمات من الجود في نفسه لما لقيه من كرم هذا .. ونفحات من عمق العبادة لما تنسمه من الجو الروحي في عبادة ذاك .. ومن التدقيق والتحري وراء المسائل لما تعلمه من عمق البحث ومعرفة المصادر من الآخر .. ومن سعة الصدر وعدالة الحكم على الناس لما لمسه من سماحة هذا وتحمله لمتاعب الناس وتحريه العدالة في الحكم .. وهكذا فيتسع عقله وقلبه لاتفاق الناس وخلافهم .. فلا يضيق واسعا .. وإن أخذ نفسه بعزيمة فلا ينتقص من قدر من أخذ بالرخصة .. ولا يضيق صدره بمخالفه ما دام يتأول تأويلا مستساغا له فيه مندوحة .

الشباب وسياسة تنفيذ الحق

— التراث —

لكي تكون الدعوة إلى الله على بصيرة .. وتكون خطوات إقامة الحق صوابا .. كان واجبا على الداعي إلى الله ، والعامل إلى إقامة الحق أن يتوفر فيه .. الفهم الصحيح .. والنية الخالصة .. والسلوك القويم في شخصه .. والتعامل الحكيم مع الآخرين .. ﴿ ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا ﴾ .

الفهم

لقد حددنا سابقاً ضرورة التلقي على أستاذ .. وبيننا مزايا ومحاذير هذا التلقي .. مع إشارات لطالب العلم في ضرورة طلب الدليل على ما يتعلم من علم .

ونعالج في هذا المقال كيف نختار الكتاب الذي نأخذ العلم منه .. خاصة وأن المكتبة الإسلامية مليئة بالكتب .. فيها ما يحمل فكرا صوابا .. وفيها ما يحمل فكرا خاطئا أو منحرفا .. أو ما يحمل صوابا وخطأ .. فيها الثمين وفيها الغث ... وفيها الحديث وفيها القديم .. ولكل مزاياه وعيوبه .. فما هي الضوابط والمعايير التي ينبغي أن يراعيها طالب العلم عند الاختيار ؟!

وأحب أن أشير إلى أن الكلمة المقروءة ليست قاصرة على الكتاب فقط .. ولكن توجد المجلة المتخصصة .. ثم المجلة العامة .. والمجلة الإسلامية غير المتخصصة والتي يعتبر هدفها حركيا .. وكذلك الصحيفة اليومية .. وكل جهد عقلي مبذول في كتابة بحث أو مقال سواء كان موافقا لأفكارنا أو مخالفا لها يمكن الاستفادة منه ... وأقل الفوائد فن إخراج المقال .. وطريقة إقناع الكاتب بفكرته .. وطريقة إبراز الفكرة البسيطة في قالب يثير الأهمية .

ولكن ألفت النظر إلى المجلة المتخصصة حيث تعتبر مصدرا علميا أكثر حداثة في عرض الأفكار .. لأن الأفكار الجديدة في جزئياتها الصغيرة غالبا ما تصاغ في المجلة المتخصصة .. وعندما تتوفر مجموعة من الأفكار في مقالات متعددة يوجد بينها رابط .. وقد نشأت لمعالجة واقع معين .. نجد أحد الكتاب الخط الذي يربط بين مجموعة الأفكار .. فيضيف لها الإضافة التي تحقق وحدة الفكرة .. فيخرج منها كتابا ... لذا يعتبر البعض أن الكتاب هو العرض الثاني للفكرة بعد المجلة المتخصصة .. وبعبارة أخرى .. فإن قراء المجلة المتخصصة يتعرفون على قضايا العصر المطروحة مع حلولها المقترحة قبل قراء الكتاب المعاصر .

فميزة السبق للأفكار متوفرة لدى قراء المجلة ... ولكن يتميز الكتاب بالربط بين الجزئيات المطروحة في وحدة واحدة .. واستيفاء الموضوع ببيان جذوره التاريخية ... وكيف عالج السابقون هذه القضايا مع مقارنتها بالفكر المعاصر .

وبذلك يظل الكتاب مصدراً أساسياً للدراسة المستوفية ... مع ضرورة الاستفادة من المجلة المتخصصة كمصدر للفكر الأكثر تطوراً والأسبق وجوداً .

وإن كان ما سبق قوله يصدق على كل كتاب إلا أننا سنركز قولنا بعد ذلك عن الكتاب الإسلامي .

« فمن الناحية الزمانية : عندنا كتب التراث .. وهو في تعريفه الخاص ... كل ما كتبه السابقون في ظل الدولة الإسلامية ... ثم كتب المعاصرين ... وهو ما كتب خلال فترات الاحتلال لأجزاء من الدولة الإسلامية حتى سقوط الخلافة وما بعدها حتى عصرنا الحاضر .

« ومن ناحية المنهج : فنقسمها تقسيمين كبيرين ...

أولهما : كتب أهل السنة ...

وثانيهما : الكتب التي كتبها أفراد من غير أهل السنة .. من الشيعة بفرقهم والمعتزلة والخوارج وغيرهم .. ومن داخل أهل السنة ينقسم العلماء إلى فقهاء وإلى محدثين .

فالإمام مالك والشافعي وأحمد بن حنبل اشتهروا كفقهاء .. وانتشرت مذاهبهم الفقهية .. ولكنهم كانوا مشغولين بالفقه والحديث معا ... والإمام البخاري اشتهر كمحدث .. وإن كان له مذهب في الفقه ولكنه لم يشتهر لأنه لم يكن له تلاميذ في الفقه ينشرون المذهب ... وغيرهم .

ولكن جاءت طبقات بعد ذلك كانوا تلاميذ في المذاهب .. اشتغلوا

بالفقه وبعضهم على غير دراية بعلم الرواية والحديث ... فتمسكوا بالمذهب أكثر من تمسكهم بالسنة ... ليس جحودا بها ... ولكن غلب عليهم الظن بأن أئمتهم قد اطلعوا على هذه الأحاديث ورأوا فيها علة قادحة ، يقتضي عدم الأخذ بها ... وهذه الأحاديث باعتبارها أحادا ، وظنية الثبوت .. يقابلها دليل آخر (ولو كان ضعيفا) ولكن يؤيده قاعدة قطعية في المذهب ترجح دليلهم على النص الظني الثبوت الذي لا يؤيده قاعدة قطعية .

يقابل ذلك مجموعة أخرى من المشتغلين بالحديث على غير دراية بالفقه وقواعد الاستنباط وأقوال السابقين .. ولا معرفة بالناسخ والمنسوخ والعام والخاص والمطلق والمقيد وهكذا ... فأفتوا بظاهر النص ... دون استكمالهم لأدوات الإفتاء ... فكانت فتاواهم مخالفة لأقوال الفقهاء ...

والأوفق لطالب العلم أن يأخذ بمن اشتهر بعلم الفقه والحديث .. والله أعلم ... وقد بين ابن الجوزي في « تبيين إبلis » قصور بعض الفقهاء في معرفة الحديث ... وقصور بعض المحدثين في معرفة الفقه .. وأثر هذا القصور في بعد آراء كل منهم عن الصواب .

كما أن أهل السنة ينقسمون إلى سلف وإلى خلف ... وإن كان ظاهر الاسم قد يعطي دلالة زمنية في أن السلف هم الأسبق وجودا مثل الصحابة والتابعين والأئمة الأعلام أصحاب المذاهب المعروفة ... والخلف هم الأجيال الذين جاءوا بعد ذلك .

والحقيقة إن هذه التسمية كانت لاختلاف في المنهج وليس لاختلاف في الزمان ... فالسلفية اسم لفئة نخلت نفسها بهذا الوصف .. وكانت هذه الفئة من الحنابلة ظهرت في القرن الرابع الهجري ... وزعموا أن جملة آرائهم تنتهي إلى الإمام أحمد بن حنبل الذي أحيا عقيدة السلف ، وحارب دونها ... ثم تجدد ظهورهم في القرن السابع الهجري ، أحياه شيخ الإسلام « ابن تيمية » وشدد في الدعوة إليه ، وأضاف أمورا أخرى قد بعثت إلى التفكير فيها أحوال عصره ... ثم ظهرت تلك الآراء في الجزيرة العربية في القرن الثاني عشر الهجري ... أحياها محمد بن عبد الوهاب ... وما زال الوهابيون ينادون بها ... ويتحمس بعض العلماء من المسلمين لها .. وفي داخل المنهج الواحد مناهج جزئية ... فالسلف كانت بينهم وبين الحنابلة ملاحظة شديدة ... كما نجد في عصرنا الحاضر فئات عدة تنسب نفسها إلى السلف وبينهم اختلافات كثيرة ... فأنصار السنة حركة سلفية ... وجماعة الأمر بالمعروف حركة سلفية ... وهناك فئة تسمي نفسها بالسلفية .. وحركة « الإخوان المسلمون » حركة سلفية ... ولكن حرص إمام هذه الحركة أن لا يكون هذا النهج سببا للخلاف مع من يتتبعون منهج الخلف ... ولا أن يدخل في ملاحظة مع جماعات السلف ... لأن هدف الحركة عنده تجميع كلمة المسلمين على القضايا الكلية ... وعدم تفريق كلمتهم بين الفرعيات ... لأن البعض يعمل على إضفاء أهمية على بعض الفرعيات لجعلها من الأمور الكلية ... وإعطائها حجما غير حجمها ... ومن حسن الفهم تقييم الأمر

المطروح لمعرفة إن كان أمرا كلياً أو أمراً فرعياً قبل الانسياق وراء حوار يفرق ولا يجمع ... ويصرف الناس إلى الجدل .. بدل من أن يصرفهم للعمل ...

وللسلف في العقائد منهج ... فكما يقرر علماء المسلمين لها شعب ثلاث :

« وحدانية الذات والصفات .

« وحدانية الخلق والتكوين .

« وحدانية المعبود .

« أما عن وحدانية الذات والصفات : فقد اتفق المسلمون على أن الله تعالى واحد أحد ، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ، والسلف يثبتون كل ما جاء في القرآن والسنة عن أوصافه سبحانه وتعالى أو شئونه من غير تأويل ولا تفسير بغير الظاهر دون تجسيم أو تشبيه أو تعطيل أي جهة ، ونترك بيان المقصود منها لله تعالى .

« أما عن وحدانية الخلق والتكوين : والأساس فيها أن الله سبحانه خلق السماوات والأرض وما بينهما وما فيهما لا شريك له في خلقه ولا منازع في سلطانه ، ولا إرادة لخلق ينزع إرادة الخالق أو تشترك معها في تكوين شيء من الأشياء ... بل كل الأشياء والأفعال منه سبحانه وتعالى ... وإليه تعود ... وفي هذا الفرع من العقيدة دار الحوار حول الجبر والاختيار ... فكان مذهبهم مذهباً وسطاً بين المعتزلة والأشاعرة . كما يدخل في هذا المقام تعليل أفعال الله تعالى فرأيهم أن الله سبحانه

وتعالى خلق الخلق وأمر المأمورات ونهى عن المنهيات لحكمة محمودة .
وهو خلاف قول الأشاعرة أن الخلق كان لغير علة ولا باعث ...
ولا قول المعتزلة الذين أوجبوا على الله ما أوجبوه على العباد باعتبار أن
للأشياء حسنا ذاتيا وقبحا ذاتيا عندهم .. ويسمون ذلك العدل
والحكمة .. مع قصور عقولهم عن معرفة حكمته .. فلا يثبتون له
مشيئة عامة ولا قدرة تامة .. فلا يجعلونه سبحانه على كل شيء قدير .
« أما عن وحدانية العبادة : ألا ينتجه العبد بالعبادة لسواه ..
وذلك يقتضي أمرين :

أحدهما : ألا يعبد إلا الله وحده ولا يعترف بالألوهية لغيره
سبحانه .. ومن أشرك مع الله تعالى شخصا أو شيئا فقد أشرك ، ومن
سوى بين المخلوق والخالق في شيء من العبادة فقد أشرك ، ومن سوى
بين المخلوق والخالق في شيء من العبادة فقد جعل مع الله آلهة أخرى ،
وإن كان يعتقد بوحداية الخالق ، فإن مشركي العرب كانوا مقرين بأن
الله وحده خالق السماوات والأرض ، كما قال تعالى ﴿ ولئن سألتهم من
خلق السموات والأرض ليقولن الله ﴾ وسما مع ذلك مشركين لأنهم
يعبدون مع الله غيره .

الثاني : أن نعبد الله سبحانه بما شرعه على ألسنة رسله ، ولا نعبد
الله إلا بواجب أو مستحب أو مباح قصد به الطاعة وشكر الله
تعالى .. والدعاء من جملة العبادات .. فمن دعا المخلوقين من الموقى
والقائمين واستغاث بهم ، كان مبتدعا في الدين مشركا برب العالمين .

وفي هذا اتسم مذهب السلفيين بثلاثة أمور :
أولاً : منع التقرب إلى الله تعالى بالصالحين والأولياء .
ثانياً : منع الاستغاثة والتوسل بالموتى وغيرهم .
ثالثاً : منع زيارة قبور الصالحين والأنبياء للتيمن والتقديس .
وللخلف في بعض ما سبق من العقائد آراء ومواقف وخاصة في آيات
الصفات التي يلجأون فيها إلى التأويل خوف شبهة التشبيه أو التجسيم .
والسلف لا يكفرون من قال بذلك .. ولكنهم يصفونهم بالزيف
والضلال .

أما منهج السلف في الفقه فهم يقسمون المسلمين إلى مجتهد
ومتبع .. والمتبع لا يأخذ القول لفضل قائله ولكن لدلالة الدليل عليه ..
ولذلك لا يكون التعبد بالحكم ولكن بالدليل من الكتاب والسنة .

أما منهج الخلف فهم يقسمون الناس إلى مجتهد ومقلد .. والمقلد هو
الذي يختار له إماماً ويقلده في كل ما جاء به من أحكام .. ونظراً لقصور
عقول العوام عن معرفة الفرق بين الدليل والحكم فيكفي أن يعرف
بالحكم مباشرة .. هذا بالإضافة أن أصحاب المذاهب يرى كل منهم
أن مذهبه حق يحتمل الخطأ .. ومذهب غيره خطأً يحتمل الصواب ..
وما دام مذهبه حقاً فيكفي أن تذكر كتب الفقه الأحكام المجردة من
الدليل لاتباعها الناس ... والسلف يرون أن العبادة القائمة على التقليد
باطلة .. كما أغلق الخلف باب الاجتهاد .

وللأستاذ البناء في كل ما سبق رأي وضحه في عناصر الفهم من

رسالة التعاليم .. فهو يوجه الإخوان لعرض كل قول في العلم والفقه وآراء الأشخاص على كتاب الله وسنة رسوله ، فيقول في العنصر السادس : « وكل أحد يؤخذ من كلامه ويترك إلا المعصوم عليه السلام » ، وكل ما جاء عن السلف رضوان الله عليهم موافقا للكتاب والسنة قبلناه ، وإلا فكتاب الله وسنة رسوله أولى بالاتباع .. ولكن لا نعرض للأشخاص — فيما اختلف فيه — بطعن أو تحريج ونكلهم إلى نياتهم ، وقد أفضوا إلى ما قدموا » .

كما يبحث الأفراد على استكمال أدوات البحث والنظر لتحري الحق فيقول في البند السابع : « ولكل مسلم يبلغ درجة النظر في أدلة الأحكام الفرعية أن يتبع إماما من أئمة الدين (والاتباع هو أخذ الحكم مع دليله) ويحسن به مع هذا الاتباع أن يجتهد ما استطاع في تعرف أدلته وأن يتقبل كل إرشاد مصحوب بالدليل متى صح عنده من أرشده وكفايته .. وأن يستكمل نقصه العلمي إن كان من أهل العلم حتى يبلغ درجة النظر » .

وهذا يبين اختياره لأسلوب أهل السلف في البحث عن الدليل .. ومخالفة الخلف في غلق باب الاجتهاد والنظر .

ثم يتميز منهجه عن مناهج بعض السلفيين المعاصرين في عدم جعل الخلاف الفقهي في الفروع سببا إلى خصومه وبغضاء .. وأن يكون النقاش لأجل التوصل إلى الحقيقة وليس لأجل انتصار للنفس .. لأن الهدف هو تجميع كلمة المسلمين على القضايا الكلية الرئيسية فيقول في

البند السابع « والخلاف الفقهي في الفروع لا يكون سببا للتفرق في الدين ولا يؤدي إلى خصومة ولا بغضاء .. ولكل مجتهد أجره ، ولا مانع من التحقيق العلمي التنزيه في مسائل الخلاف في ظل الحب في الله والتعاون على الوصول إلى الحقيقة من غير أن ينجر ذلك إلى المراء المذموم والتعصب » .

ثم يرجع منهج السلف في أمور العقائد كما يتضح في البند العاشر فيقول :

« معرفة الله تبارك وتعالى وتوحيده وتنزيهه أسمى عقائد الإسلام ، وآيات الصفات وأحاديثها الصحيحة وما يليق بذلك من التشابه نؤمن بها كما جاءت من غير تأويل ولا تعطيل .. ولا نتعرض لما جاء فيها من خلاف بين العلماء .. ويسعنا ما وسع رسول الله ﷺ وأصحابه **« الراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا »** .

ويرى كما يرى أهل السلف في البند الرابع عشر وزيارة القبور أيا كانت سنة مشروعة بالكيفية الماثورة .. ولكن الاستعانة بالمقبرين أيا كانوا ونداءهم لذلك ... وطلب قضاء الحاجات منهم عن قرب أو بعد والنذر لهم وتشديد القبور وسترها والتمسح بها والحلف بغير الله وما يلحق بذلك من المبتدعات ، كبائر تحجب محاربتها ولا تتأول لهذه الأعمال سدا للذريعة » .

ولكن يختلف مع بعض السلف في إدراجهم مسائل في العقيدة .. وهي ليست من العقيدة .. فيقول في البند الخامس عشر : « والدعاء

إذا قرن بالتوسل إلى الله بأحد من خلقه خلاف فرعي في كيفية الدعاء
وليس من مسائل العقيدة » .

كلمة عن منهج التصوف :

كما نجد في ثنايا المنهج فئة تدعى بالمتصوفة .. وهؤلاء يهتمون بريضة
النفس وتربيتها على منهج الإسلام .. وتحليلها بالفضائل .. وتحليلها عن
الردائل .. والاهتمام بصدق التوجه إلى الله .. وسلامة الصدر نحو
الناس .. وهؤلاء فئتان :

الأولى : فئة درست القرآن وعلومه والسنة وعلومها والفقه وأصوله ..
ولها كتب في التربية السلوكية والقلبية .. وما يعترى القلب من
أمراض .. معتمدين في ذلك على معاشتهم لكتاب الله وسنة رسوله ..
ومجاهدتهم في ترويض نفوسهم .. وفراستهم في معرفة أحوال الناس ..
ومعرفتهم بلغة العرب وقواعد الاستنباط حتى يستخلصوا المعاني بأسلوب
صحيح دون تعسف في تحميل المعاني مالا تحتل .. ولم يعرف عنهم
بدعة .. وكانوا أسوة صالحة للناس وهؤلاء وإن لم يسموا كتبهم كتب
تصوف .. ولكن اعتبروها كتب تربية .. فالعبرة بالحقائق وليس
بالمسميات ..

الثانية : فئة جاءت برياضات نفسية لم تأت بها سنة صحيحة ..
أو حملوا النصوص مالا تحتل من المعنى .. أو لم يستخدموا في
استخراج المعنى وسائل الاستنباط الصحيح .. أو عرف عن صاحب
القول بدعة إضافية أو تركية .. اعتقادية أو سلوكية .. أو مجروح

العدالة .. وهذه الفئة لها شطحات غير مقبولة .. كثير منها منقول من فلسفات غير إسلامية .. زاعمين أن للشرعية ظاهراً وباطناً .. وأنهم أدري بحقائق هذا الباطن .. وقد أفاض ابن الجوزي في تلبس إبليس في بيان انحرافاتهم الفكرية والعقائدية والسلوكية والفقهية .

وبعد أن حددنا المناهج المتعددة للجماعات والفرق الإسلامية بالتحديد بإيجاز في بعضها وبالإشارة إلى البعض الآخر .. ثم التقسيمات داخل أهل السنة نستطيع أن نفهم اختيار الأستاذ البنا عندما قال « إن الإخوان المسلمين : ١) دعوة سلفية . ٢) وطريقة سنية . ٣) وحقيقة صوفية » ثم يبين الفهم الشمولي لمضمون الإسلام فيقول : « ٤) وهيئة سياسية . ٥) وجماعة رياضية . ٦) ورابطة علمية ثقافية . ٧) وشركة اقتصادية . ٨) وفكرة اجتماعية . » .

وبعد أن عالجنا في السطور السابقة الكلام حول مناهج العلماء في البحث .. سنعالج فيما يأتي مستوى العلماء .. وبالتالي مستوى كتبهم ، حتى نستطيع في النهاية ان نستخلص الثمرة .. وهي كيف نمد أيدينا إلى المكتبة الإسلامية ونتعامل معها ؟ كيف نختار منها وكيف نترك .. كيف نصل إلى العلم الذي ينبنى عليه عمل .. كيف نستطيع أن نستكمل عناصر الفهم من الكتاب لتتبصر الطريق إلى سياسة إقامة وتنفيذ الحق .

الشباب وسياسة تنفيذ الحق

طبقات العلماء

عن أبي موسى رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضا فكانت منها طائفة طيبة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير وكان منها جاذبة أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا منها وسقوا وزرعوا ، وأصاب طائفة أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ ، فذلك مثل من فقه في الدين ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعمل ومثل من لم يرفع بذلك رأسا ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت له » متفق عليه .

الفهم

لقد تعرضنا في مقال سابق لمحاولة تحديد مصادر المعرفة وتقسيمها زمنيا ومنهجياً بما يمكن أن نختصره في عبارة واحدة « مناهج علماء المسلمين في الأزمان المختلفة » لنعطي طالب العلم .. المسلم .. الذي يتعبد بالدليل من الكتاب والسنة .. بعض أدوات اختيار المرجع . ونواصل في مقالنا هذا ، استكمال بعض عناصر ما بدأناه .. وهو كيف نحدد مستوى من نرجع إليه .. لأن مستوى الكتاب من مستوى مؤلفه .

فهنالك سبل من الكتاب يظهر حديثاً .. كما سبق وظهر قديماً ..
هذا السبل لا يستحق أكثره أن يلتفت إليه .. باعتباره فكراً مسطحاً ..
لا عمق فيه .. وفي تسطحه مزالقي يظن غير الخير أنها أحكام شرعية .
لذلك حاول السابقون تقسيم العلماء إلى طبقات ..

« فبالنسبة لعلم الرواية .. فهناك طبقة الصحابة .. ثم طبقة
التابعين .. ثم تابعي التابعين .. وهكذا ..

« أما في الفهم والاستنباط والفقه فيقصد بالطبقة الأعلى .. المجتهد
المستقل في المذهب .. ثم يليه مجتهد منتسب .. وهكذا . وهذا التقسيم
إنما أريد به بيان درجة الاستاذية في الفهم والاستنباط والاعتداد بفهمه
عند الاحتجاج به .

ولم أشغل نفسي بتقسيم أسماء من نعرف من العلماء .. ووضع كل
اسم في طبقة معينة لأنه يكفي معرفة خصائص كل طبقة لنتمكن من
تقييم وتوصيف كل فقيه من خلال مؤلفاته لنضعه في الطبقة المناسبة
له .

وأقتبس مما كتبه المرحوم الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه تاريخ
المذاهب الفقهية ، حيث يقسم السابقين — ممن لهم مؤلفات — إلى
مجتهدين ، ومقلدين مرتبتين .. فنقول وبالله التوفيق : —

« الطبقة الأولى : المجتهدون في الشرع .. ويسمى أصحابها المجتهدون
المستقلون ، هؤلاء يستخرجون الأحكام من مصادرها .. فيأخذون من
الكتاب والسنة ويقيسون على نصوصهما .. ويفتون بالمصالح إن

رأوها .. وفي الجملة يسلكون كل سبل الاستدلال التي يرونها .. وليسوا في اختيارها تابعين لأحد من أصحاب المذاهب .. إلا أن يكونوا تابعين للصحابة رضوان الله عليهم .. فقد مدح الله التابعين أمثال سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وأصحاب المذاهب الأربعة .

« **ثانياً :** المجتهدون المنتسبون : وهم الذين اختاروا ما قرره الإمام بالنسبة لأصول الاستنباط وخالفوه في الفروع . وإن انتهوا في فروعهم إلى نتائج مشابهة في الجملة لما وصل إليه الإمام .. ولم يخل عصر من القرون الأولى التي تلت عصر الأئمة من هذا الصنف الذي يتقيد بالمنهاج ولا يتقيد في الفروع ، كالطحاوي والكرخي وأي بكر الأصبم .

« **ثالثاً :** المجتهدون في المذهب .. وهم الذين يتبعون إمام المذهب فيما أثر عنه من فروع وأصول ويتبعون ما انتهى إليه .. وإنما اجتهدهم في استنباط أحكام المسائل التي لم يرد عن إمام المذهب رأي فيها .. وليس لهم أن يجتهدوا في مسائل نص عليها في المذهب إلا في دائرة معينة .. وهي التي يكون استنباط السابقين فيها مبنياً على العرف أو على ملاحظة أمور من أمور العصر لا وجود لها إلا في عرف المتأخرين ولو رأى السابقون ما يرى الحاضرون لرجعوا عما قالوا ، ويقولون في هذا وأشباهه أنه اختلاف زمان ، لا اختلاف دليل وبرهان .. وختلاصة القول .. أن المجتهدين في هذه الطبقة ينحصر اجتهدهم في أمرين :
أولهما : استخلاص القواعد التي كان يلتزمها الأئمة السابقون ،
وجمع الضوابط الفقهية التي تتكون من علل الأقيسة التي استخرجها .

الأئمة .

ثانيهما : استنباط الأحكام التي لم ينص عليها في المذهب .. وهذه الطبقة هي التي حررت الفقه المذهبي ووضعت الأسس لنمو المذاهب والتخريج عليها .. وهي التي وضعت أسس الترجيح والموازنة بين الآراء لتصحيح بعضها .. وتضعيف غيره .. وهي التي ميزت الكيان الفقهي لكل مذهب .

« رابعا : المجتهدون المرجحون : وهؤلاء لا يستنبطون أحكام فروع لم يجتهد الأئمة فيها ، ولم يبينوا حكمها ، فلا يستنبطون أحكام مسائل لا يعرف حكمها .. ولكن يرجحون بين الآراء المروية بوسائل الترجيح التي ضبطها لهم علماء الطبقة السابقة .. فلهم أن يقرروا ترجيح بعض الأقوال على بعض بقوة الدليل أو الصلاحية للتطبيق بموافقة أحوال عصر مما لا يعد استنباطاً جديداً مستقلاً أو غير مستقل .

وإن الفرق بين هذه الطبقة وسابقتها دقيق .. وقد عدهما بعض الأصوليين طبقة واحدة ، وليس ذلك ببعيد عن الحقيقة ، لأن الترجيح بين الآراء بمقتضى الأصول لا يقل وزناً عن استنباط أحكام الفروع التي لم ترد فيها أحكام عن الأئمة .

« خامسا : وهم العلماء الذين لا يرجحون قولاً على قول ، ولكن يستدلون للأقوال ويبينون ما اعتمدت عليه .. ويوازنون بين الأدلة من غير ترجيح للحكم .. فيقولون مثلاً : هذا أقيس من ذلك .. ويرجحون

بين الروايات فيقولون : رواية هذا القول أصح من رواية ذلك .

الطبقات المقلدة :

وهما طبقتان ليس لهما اجتهاد فقهي إلا الجمع والتدوين .. وهما :
« سادسا : طبقة الحفاظ . وهم يحفظون أكثر أحكام المذهب .
ورواياته .. وهم حجة في النقل لا في الاجتهاد .. وهم قادرون على
التمييز بين الأقوى والقوي والضعيف .. وظاهر الرواية .. وظاهر
المذهب .. وشأنهم ألا ينقلوا في كتبهم الأقوال المردودة والروايات
الضعيفة .. وعلى هذا لا يكون عملهم الترجيح على حسب ما قام به
المرجحون .

« سابعا : وهي تشترك مع السابقة في التقليد إلا أنهم لا يستطيعون
الترجيح بين الأقوال والروايات .. ولم يؤثروا علما بترجيح المرجحين ..
وهؤلاء ليس لهم إلا فهم الكتب التي اشتملت على الترجيح (انتهى
ملخصاً) .

والمكتبة الإسلامية غاصة بكتب لكل طبقة من هذه الطبقات .
وأهمية هذه الطبقات هي معرفة من يمكن أن يحتج برأيه أو من لا يحتج
به ، أو من يعول على فهمه للنص ومن لا يعول عليه ، لتوفر إمكانيات
علمية وعقلية معينة لدى البعض أكثر من البعض الآخر .

وقف مع الفكر المذهبي :

« يرى بعض الناس ضرورة الانتماء للمذهب معين وإلا فإن عبادة غير

المنتبى لا تصح ، وهؤلاء نقول لهم .. ماذا كان حال الناس قبل عصر الأئمة ورسول الله يصفهم « خير القرون قرني ثم الذين يلونهم والذين يلونهم » ولم يلحقوا بعصر المذاهب .. بل كان أئمة المذاهب عالة عليهم .

« وفي مقابل ذلك يزعم بعض السلفيين المعاصرين وبعض السابقين عنهم أن الناس يمكن أن يعتمدوا على كتب السنة والكتاب الكريم في التعرف على الأحكام دون الحاجة إلى كتب الفقه المعروفة حيث تجمد كل فريق من الناس بالتقليد داخل مذهب معين .. فجعلوا قول المذهب مقدماً على قول رسول الله ﷺ .. فإذا رد قول المذهب بالحديث يقال : لعل إمامنا وجد فيه علة فتركه .. وليس عنده من الثقة في نفسه في تحري الحق في إعادة النظر في الأدلة .

والحقيقة تدور بين هذين الطرفين المتباعدين .. فالفتة الأولى نقول لها إننا ينبغي أن نفرق بين الفقه والشرعة .. فالشرعة هي كل ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله .. ونحن مطالبون بأن نتعبد بشرع الله .. أما الفقه فهو الأحكام المستنبطة بواسطة الفقهاء من الأدلة الشرعية ..

والفقيه عليه أن ينظر في مجموع الأدلة ليعرف درجة الحكم إن كان واجباً أو مندوباً أو مباحاً أو مكروهاً أو حراماً .. كما غلبه أن يلحق ما ليس به نص إلى ما به نص .. أو يحكم فيه بالمصلحة أو استصحاب الأصل في المسألة باعتبار أنه لم يصح عنده دليل ..

واختلاف الفقهاء راجع لوصول دليل لفقيه لم يصل إلى آخر ، أو

اختلافهم حول صحة الدليل أو دلالة ، أو إلحاق المسألة بنص
لاشتراكهما في العلة ، ويلحقها آخر بنص آخر لعلة أخرى في نظر
الفقيه .

خلاصة القول أن هناك منهجا للبحث وأسلوبا في التفكير لمن أراد
أن يصل لحكم في مسألة ما ويتحرى وجه الحق ببذل الجهد فيها .

ونقول للفة الثانية .. إن كتب الطبقات الخمس الأولى تتميز بوجود
الدليل الذي اعتمدت عليه .. فرغم إنها كتب كتبت لتحرير المذهب
وتفيد من يرغب في التقيد بالدليل وليس بالحكم ، أو بمعنى آخر فإنها
مجموعها تفيد من يرغب في التحرر من عيوب التقليد المذهبي .. ولما
كان العدل يقتضي ألا نحيط الإسلام ونقيده برأي مذهب واحد .. ولما
ولكن علينا أن نبحث في كتب المذاهب عن الحكم المبني على الدليل
الأقوى .. واتفاق الأئمة على رأي واحد أفضل من الانفراد بفهم فقيه
واحد في النص .. وإن كنا لا نغض النظر عن تأمله وتقييمه بالأصول
الشرعية المعتمدة ، وإن اختلاف الآراء في المسألة وإن خالف ما اخترناه
منها ينبغي أن تسع نفوسنا من يأخذ بالرأي المخالف لقولنا .. لأن من
حكمة الاختلاف التوسعة على الناس ، ولولا ذلك لكان الناس في
ضيق .

ونضيف إلى هذا أن الحوار الفقهي بين المذاهب المبني على سلامة
الدليل ليس مظهراً من مظاهر تفرق كلمة المسلمين .. بل كانت
مظهراً من مظاهر الحيوية الفكرية .. كما كانت سبيلا للتطور في

الأحكام مع ما يجد من حاجات الناس .

مأخذ على ما آلت إليه المذاهب الفقهية :

يلاحظ أن طبقات الأئمة الأوائل كانوا على علم ودراية ونور .. ولا يمانع أحدهم أن يكون له في المسألة حكم معلن بين الناس .. فإذا وصله قول لرسول الله بسند صحيح يخالف قوله .. يدع قوله لقول رسول الله على رؤوس الأشهاد .. وكما عرضنا في طبقات الأئمة نزولهم منازل بعضهم وراء بعض حتى وصلنا إلى طبقة المقلدين .. فتجد الحوار عندهم تعصباً .. ووصف ما عند الغير باطل .. وما دام ما عندهم هو الحق فيكفي معرفة الأحكام دون معرفة الدليل .. بل صار في بعض المذاهب من يقيس المسألة الواقعة على مسألة مستنبطة بالقياس دون الرجوع إلى الدليل الأصلي .. وهكذا أصبحت آراء المذهب أدلة شرعية .. وبلغ من درجة التعصب أن بعض الناس لا يميز صلاة الشافعي وراء المالكي أو الحنفي لئلا يكون المالكي قد صافح زوجته فينتقض وضوءه ، أو أن الحنفي قد توضأ بماء قد اختلط بعجين .. بل يحرم بعضهم زواج ابنته من رجل في مذهب آخر وهكذا .. وصاحب هذه الفترة جمود الحركة الفكرية .. وقفل باب الاجتهاد .. وانشغال الناس بعلم لا ينبي عليه عمل .. فكان الناس في حاجة إلى أن يبعث الله رجلاً يجدد لهم أمر دينهم .. كما ورد في حديث الرسول ﷺ .

موقف الحركة الإسلامية المعاصرة من الجمود المذهبي :

لقد نشأ الإمام حسن البنا عليه رحمة الله في وسط هذا الواقع السيئ للدولة الإسلامية .. دولة معرقة .. احتل أعداء الإسلام أطرافها في إفريقيا وآسيا .. وظلت المؤمرات مستمرة حتى سقطت الخلافة العثمانية في تركيا .. والناس في الأمصار المختلفة مشغولون بمظالم بعض الحكام .. أو في السعي وراء لقمة العيش .. أو في الانقسامات الحزبية .. وكثير من العلماء مشغولون بالخلافات الفقهية في أمور فرعية .. فخرج حسن البنا عن هذا السائد الذي أصبح مألوفاً بين الناس .. فشغل نفسه في جمع كلمة المسلمين على إحياء الجامعة الإسلامية .. وطرد المستعمر .. وبناء الأمة . وإعادة إقامة الخلافة الإسلامية .. وقام على شرح الإسلام في شموله وعمومه للناس وتحويل معانيه من كلمات يخاطب بها الناس إلى سلوك يتعامل به الناس ، من الأخوة والحب والتعارف والتفاهم والتكافل .. وابتدأ يتعامل مع النصوص من الكتاب والسنة .. فلم يكن قوله أحكاماً فقهية مجردة جافة .. ولكن كلامه كان يشرق بنصوص القرآن التي يسمعها الناس وكأنها كانت تنزل عليهم لصدق قائلها وحسن اختيار موقع الاستشهاد .. كما أنه تروى في بيت كان يخدم السنة ، حيث أعاد والده ترتيب مسند الإمام أحمد بن نظام المسانيد إلى نظام الموضوعات ليسهل الاستفادة به ، ومسند الإمام أحمد أكبر موسوعة في السنة النبوية .. هذا بجوار اختلاطه بعلماء المذاهب الإسلامية في الأزهر .

لهذا نحمده يدرك واقع البلاد من أثر الأزهر بمعاهده المنتشرة في كافة أقاليم مصر في حفظ اللسان العربي لمصر .. وتحسس جذور التدين في نفوس الناس .. وفي نفس الوقت رأى انقسام الناس إلى مذاهب فقهية .. فدعا الناس إلى القضايا الكلية .. وتغافل عن كل التفاصيل المذهبية الصغيرة .. واستجاب الناس .. فأصبح الصف فيه الحنفي والشافعي والمالكي .. يصلون في جماعة واحدة دون تناحر .. تملأ قلوبهم المحبة .. وتحولت اهتماماتهم إلى إقامة شرع الله بين الناس .. وإعادة وحدة الإسلام وتحرير أرضه والعمل على إقامة خلافة واحدة عليه ..

ولما كان واقع الناس مذهبياً فقد أراد أن يستفيد من الحالة القائمة في أن يتعرف كل فرد إلى أدلة إمامه .. لينطلق بعدها عندما يبلغ درجة النظر ليختار ما صح عليه الدليل ، وبذلك وجه النظر إلى استخدام كتب المذاهب التي تعرض الدليل ، ثم دعا القادر على النظر في أن يخرج من دائرة المذهب إلى النظر في أدلة المذاهب المتعددة بحثاً وراء الدليل الأصح .. ثم جدد مفهوم التعبد ليكون بالدليل لا بالحكم .. وحث الأفراد على التعلم ليبلغوا درجة النظر ليفتح باب الاجتهاد بعد أن أغلق [تراجع رسالة التعاليم في عنصر الفهم حتى القاعدة التاسعة] ولم يصبح المشتغلون بالعلوم الإسلامية هم المتخرجون من الأزهر فحسب .. بل كل طالب علم في أي معهد كان .. عندما يأخذ بالأسباب الصحيحة في طلب العلم .. يحقق العلم .. وبذلك حطم

خطة الاستعمار عندما فصل المستعمر بين التعليم الديني والتعليم المدني .. وجعل طرق الوظائف العامة والمهن الفنية كالطب والهندسة لا علاقة لها بالعلوم الدينية .. حتى تسير أمور الحياة في الدولة بغير متدينين أو بجهال في الدين .. ولكن بعد هذا التغيير وجدت الطبيب والمهندس المبدع في فنه وفي نفس الوقت يحسن استخدام المرجع الإسلامي من كتب التفاسير وكتب السنة والرجال وكتب المذاهب المختلفة المبنية على الدليل .. بل أن النهضة التي حدثت في إعادة طبع كتب الموسوعات الفقهية المبنية على الدليل قامت بعد وجود سوق جديد لها لم تكن موجودة من قبل من عدة قرون حيث كانت هذه الكتب مخطوطات في بعض المكتبات .. ولانغلاق طلبة الأزهر على دراسة كتب المذهب من طبقة المقلدين .

ورغم أن الجماعة التي أسسها الأستاذ البنا قد حلت رسمياً .. وتنازلت عليها مجموعة من المحن .. إلا أن أثر العلاقات الاجتماعية والتربية الإسلامية لتثبيت معاني المحبة والأخوة .. والجهاد في فلسطين والقناة ، والأعمال الفدائية ضد المستعمر .. تركت بصماتها وبركانها في البيوت المسلمة التي صارت تخرج شباباً يحمل الإسلام بحماس .. وإلى هؤلاء أكتب ليعرفوا حقيقة المسيرة ... كيف نبثوا .. وكيف يواصلون المسيرة .

وما زلنا في حقيقة الفهم لأن منه المنطق الصحيح للعمل .. فنحتاج لنعرف هل هذا التحديد لمستويات العلماء ، وبالتالي مستويات

كتبهم .. قاصر على ما كتبه السابقون .. أم يمكن تحديد مستوى
المعاصرين؟! وهل المطلوب أن نعيش مع كتب السابقين فقط فنعيش
عصرًا غير عصرنا .. أم يمكن المزج بينهما؟ وكيف نحقق ذلك؟ .

الشباب .. سياسة تنفيذ الحق

في الثقافة الإسلامية

عن أبي الدرداء رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :
« من سلك طريقاً يتبغي فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة ، وإن
الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما صنع ، وإن العالم ليستغفر
له من في السماوات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء ، وفضل العالم
على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب ، وإن العلماء ورثة
الأنبياء ، وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهما إنما ورثوا العلم ، فمن
أخذه أخذه بحظ وافر » رواه أبو داود والترمذي .

الفهم

كتبنا عن كتب التراث ، وطرحنا سؤالاً عن إمكانية تصنيف
الكتب المعاصرة إلى مستويات ومناهج وأساليب في البحث والدراسة ..
فنقول وبالله التوفيق ..

يقسم بعض الدارسين الكتاب إلى مستويات ثلاثة :
المستوى الأول : باحث هاضم أقوال السابقين والمعاصرين ..
واستطاع أن يميز بين وجوه الاتفاق والاختلاف .. والصواب فيها
والخطأ .. واستطاع بعد اختيار أحسن الأقوال وأصوبها .. أن يضيف

للعلم إضافات خلاقة لم يخرج بها عن أصول العلم .

فمن خلال التفاصيل المتناثرة يدرك الخط العام الذي يصل بينها .. وهو ما يسمونه بالعقل الكلي .. ومن خلال النظرة الكلية لا يغيب عنه تأمل التفاصيل من حيث صدقها واضطرابها في خط واحد أو نفور بعضها إلى خط آخر .. يعبر عن هذا المستوى بأنه باحث يضع المرجع وراء ظهره .. ويعني ذلك أنه قد تعدى مرحلة الرجوع للمراجع فيما يكتب .. لأنه سابق للمرجع فيما يقدمه للعلم من إضافات .

المستوى الثاني : يعبر عنه البعض بأنه باحث يضع المرجع بجواره .. أي أنه في مستوى المرجع ، فتارة ينقل رأيا وتارة يرفض آخر ، ويرجع قولاً ثالثاً أو ينشئ بدلاً منه رأياً آخر بما لا يخالف قواعد العلم الذي يكتب فيه ، وذلك في الأمور التفصيلية .

والمستوى الثالث : وهو الذي يضع المرجع أمامه .. ونعني به الذي يحسن استعمال المكتبة لاستخراج المطلوب من المعلومات .. ويحسن الاستشهاد بالنقول مع بيان وجه الاتفاق أو التعارض فيما ينقل .. كما يمكنه أن يسحب آراء السابقين على قضايا العصر المطروحة دون إضافة جديدة إلا في حدود الشرح والتحليل والتطبيق .

وينبغي لطالب العلم أن لا يضيع وقته عمن هو دون المستوى الثالث .. وما أكثرهم .. فهناك من يظن في نفسه علماً ومولعاً بتسويد الورق بعلم لا ينبنى عليه عمل .. أو آراء ليس لها دليل صحيح .. أو كلام مسموم كتبه صاحب نخلة أو هوى .. فلا تكن يا أخي

كحاطب ليل تقرأ كل كتاب وتقبل كل فكر .
فإذا كنت يا أخي في أول طريق المعرفة فيمكنك أن تعتمد على
كتب العلماء المشهورين بالعلم والورع كما تسأل أهل الدراية والخبرة في
ترشيح الكتاب المناسب .

ثم عندما تتوفر الخبرة يستطيع القارئ من مطالعة فهرس الكتاب أن
يدرك منهج البحث ومكان الإضافة الجديدة فيه .. ومن مطالعة الهوامش
ومراجع الكتاب يمكن إدراك نوعية المراجع ومستواها وطريقة استخدام
المراجع .. ويمكن إجراء المقارنة في الفصول المطروقة بين الكاتب ومن
سبقوه من الكتاب .. لأن الكاتب الأخير ينبغي أن يتميز عن سبقوه
وعلى الأقل ينبغي ألا يقل عنهم في المستوى .

كما أن معرفة الكاتب وتاريخه الفكري والعمل يلقى ظلالاً هامة على
تقييم آرائه وجديته بحثه في تحري الحقيقة .

كذلك معرفة آراء أصحاب الخبرة حول الكتاب وموضوعه تفتق
وجوه المعرفة في تقويم الكاتب والكتاب .

وفي النهاية فإن قيمة كل موضوع تعتمد على ما انبنت عليه من
أدلة صحيحة وفي طرق الاستدلال .. فكم من دليل صحيح ولكن
الاستدلال به غير صحيح .. وكم من استدلال صحيح استخدم دليلاً
غير صحيح .

محتوى الكتب الإسلامية المعاصرة

وإذا أخذنا من بين الكتب المعاصرة الكتب التي تعالج أمور الإسلام

والمسلمين فإننا نجد كتباً في الأحكام سواء في العقائد أو الأخلاق أو الفقه وأصوله أو في علوم القرآن وتفسيره أو في السنة وعلومها ، وهي على غرار ما كتبه السابقون بمدارسهم المختلفة ، فمنهم من عالج العقائد بمنهج أصحاب الكلام ومنهم من عالجها بمنهج السلف ، وكذلك الفقه منهم من عرض الحكم مع الدليل وعرض آراء أصحاب المذاهب في الدليل ، ومنهم من عرض الأحكام بدون دليل ، وغالباً ما يكون متبعاً للمذهب معين كطريقة المقلدين ، وكذلك كتب التاريخ والتراجم ، إلا أن الكتب المعاصرة تتميز بالترتيب الموضوعي والشروح اللغوية والاصطلاحية والفهرسة الجيدة .

والنوع الثاني من الكتب هي كتب الفكر الإسلامي .. وهي الكتب التي تعالج قضايا الساعة المطروحة من منظور إسلامي .. وهي إما كتب تعالج هذه القضايا معالجة إجمالية في ضوء دعوة الناس للعودة إلى الالتزام بالإسلام وتبيين ما اختلط على الناس في حياتهم من أفكار دخيلة على الإسلام وبدون التصور الإسلامي الصحيح ..

وإما كتب أخرى متخصصة تعالج بعض القضايا المطروحة بطريقة تفصيلية كالدراسات التي قدمت عن البنوك الإسلامية أو شركات التأمين أو بعض الدراسات القانونية المقارنة وهكذا ..

تقويم الكتب الإسلامية المعاصرة

أما عن الكتب التي تعالج كتب الأحكام والأصول والعقائد والتاريخ .. إلخ فيمكن تقويمها بالقواعد التي سبق وأن ذكرناها عند

التعرض لكتب التراث .

أما كتب الفكر الإسلامي المعاصر :

* فالقيمة الأولى لها : هي إيجاد الوعي الإسلامي العام بين المسلمين وإيقاظ همهم وإثارة روح الترابط والتعاون على إعلاء كلمة الله .

* والقيمة الثانية : هي عرض الأمور الكلية التي يلتقي عليها المسلمون جميعا .. وتجنب الدخول في التفاصيل التي اختلفت فيها المذاهب وللعلماء فيها أقوال متعددة ..

وهذا يعني أن الكتب التي تعرض الفكر من زاوية مذهبية معينة سوف تجد لها المخالف لمن اقتنع برأي مذهب آخر .. وبهذا ستفقد هذه الكتب قدرتها على التجميع وتوحيد الكلمة وستصرف الناس إلى الجدل في التفاصيل الفقهية .

* كما أن من قيمة هذه الكتب هي قدرتها على متابعة قضايا العصر التي تشغل الناس في السلوك والفكر وإعطاء التصور الإسلامي لحلها .

وقفة مع كتب الفكر الإنساني :

يلاحظ وجود بعض الكتب الإسلامية المعاصرة التي تعيش عصرا غير عصرها ولا يتابع مؤلفوها ما يشغل أذهان الناس ولا ما يظهر في الساحة من كتب في الفكر الإنساني .

فمن الضروري لصاحب الدعوة المسلم أن يتابع ما يدور في الفكر الإنساني العالمي ومعرفة ما يشغل اهتمامات الأمم والشعوب .. وبعض

هذه الكتابات تترجم إلى العربية فتجد لها صدى بين الكتاب والمفكرين العرب عموماً وبعض الكتاب الإسلاميين خصوصاً ..

* وبعض هذه العلوم والمعارف لا يتعارض مع الأصول الإسلامية .
* وبعضها يحمل خليطاً من الحق والباطل ، وعلى المسلم أن يختار الصواب منها ...

* والكثير منها باطل له بريق ولعان .. وينبغي بيان وجه الزيف فيه أو عدم مناسبه لقيم المجتمع المسلم .

وإن الاطلاع على الفكر الإنساني المعاصر يتيح الفرصة لمعرفة قدرة كتاب الفكر الإسلامي المعاصر على مواكبة قضايا العصر ومعالجتهم هذه القضايا من منظور إسلامي .. أو تخلفهم عن هذه المتابعة ..

أ — إما لانشغالهم في أمور المعاش ..

ب — أو انشغالهم في أمور الحركة الإسلامية ..

ج — كما أن بعض من تصدوا لقيادة بعض الحركات الإسلامية يرى عدم الحاجة للاطلاع على إنتاج الكفار لأن الإسلام غني بفكره وشموله .. ولهذا تجد أن هؤلاء الأفراد يعيشون عصراً غير عصرهم .. فإما يطرحون قضايا الفكر التي طرحت في العصر العباسي مثلاً .. كقضية خلق القرآن .. أو الوقوف عند جزئيات مثل إطالة الجلباب أو تقصيره .. وهل اللحية تكون مثل قبضة اليد أم أقل .. وكأن إقامة الدولة الإسلامية لتحقيق عبادة الله بإقامة شرعه لا ينقصه إلا تحقيق هذه الجزئيات ..

فإذا أغفلنا الفئة الأخيرة .. فإن الداعية القادر على المتابعة والاطلاع والتعرض لما يشغل الناس من وجهة النظر الإسلامية .. يستطيع أن يأسر العقول بعلمه ومنطقه .. كما يأسر القلوب بصدقه وإخلاصه .. كما يظهر للناس قدرة الحركة على متابعة الحياة المعاصرة .. وإقتناعهم بسعة الإسلام وقدرته على احتواء كل ما يجد من أمور في الحياة .

نظرة إلى بعض مكاتب الشباب في الحركة الإسلامية :

من خلال جولة بين الشباب الذي يعيش في بعض الدول الأوروبية .. لاحظت أن معظم مكباتهم الشخصية مكونة من كتب الفكر الإسلامي المعاصر .. وتكاد تكون خلوا من كتب :
« الثقافة الإنسانية .
« وكتب التراث الإسلامي .

وقد بينت مزايا الاطلاع على الفكر الإنساني .. وبقي أن أشير إلى أن كتب التراث هي التي تعطي طالب العلم الميزان الذي يقيم به كتب الفكر الإسلامي من زاوية الفهم الإسلامي .. فكم من كاتب أخذ رأي مذهب معين وأراد أن يجعل من هذا الرأي محيطاً بالإسلام رغم مخالفة أصحاب المذاهب الأخرى له .. ويتحمس الشباب لهذا الرأي ويضيق صدره بالرأي المخالف للرأي الذي تعلمه .. ولو علم أن الرأي المخالف تدعّمه أدلة ويعتنقه الكثير من الصالحين لما ضاق صدره هذا الضيق .

لهذا نخلص إلى ضرورة الرجوع إلى كتب التراث بالضوابط التي

سبق عرضها .. حيث تعطي كتب التراث الميزان الشرعي السليم لمعرفة ما جاء في كتب الفكر الإسلامي إنه يطابق أحكام الشريعة .

وكذلك كتب الفكر الإنساني المعاصر حيث تعطي الأفراد القدرة على الحكم على حيوية الحركة وقدرتها على متابعة قضايا العصر .

وعلىنا أن نعلم أن كتب الفكر الإسلامي ليست كتب أحكام منضبطة .. ولكنها كتب لتنبيه الغافل .. ولتحريك المشاعر .. ولتجميع الكلمة .. ولتعطي تصوراً كلياً لواقع الإسلام والمسلمين .. فلا ينبغي لطالب العلم أن يتخذها مرجعاً يستند إليه في إصدار الأحكام على الوقائع والأشخاص .

أسلوب الأخذ ومستواه :

تعرضنا فيما سبق إلى كتب التراث وطبقات كاتبها وإلى الكتب المعاصرة التي يمكن الرجوع إليها ومستواها ، وأعطينا إشارات حول تقويمها .. وسبق ذلك مقال حول الأستاذ ودوره في العطاء ومحاسن الأستاذية وعيوبها .. كما تحدثنا عن المجلة المتخصصة .. كل ذلك في بيان من نأخذ عنهم ..

وبقي أن نقول أن للآخذ « وهو طالب العلم » أيضاً منهجا ومستوى .

أما عن المنهج ، فللناس مناهج :

« فكم طالب علم يطلب العلم لكي يقال أنه عالم .. وهذا الصنف قد يستقيم لسانه ولكن قلبه لن يستقيم لأنه سيحرم نور العلم .. ولن

يشعر بهذا النور إلا من جعل عمله خالصا لله .. ورضي من نفسه أن يجعلها خلف الناس .. لما يعرفه في نفسه من كثرة الذنوب أو التقصير في حق الله .. ولما يعرفه عن الفجوة التي يعيش فيها بين ما يعرفه من علم وما يؤديه من حق الله فيه .

« وكَم طالب علم يطلبه لكي يحاج به الناس ويهزمهم في المحاوره .. ولو علم أن الصالحين ممن سبقوه كانوا يقولون « كم تمنيت وأنا أناقش أخي أن يجري الله الحق على لسانه » ..

« وكَم طالب علم يطلبه لما يتذوقه من حلاوة العلم .. فنقول له تأمل هل أنت تطلب العلم لله .. أم لمتعة نفسك لما ي طلب العلم من لذة .. فإن كنت الأول فستجد نفسك تبحث عن كل علم ينبنى عليه عمل .. وإن كنت الثاني فستبحث عن العلم الذي يعتمد على المنطق والدقة العقلية .. ولا يمنع إن كنت تطلب العلم لله أن تجد له متعة في نفسك .

فلماذا نطلب العلم؟

لأننا مأمورون بعبادة الله تعالى ﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﴾ والعبادة بمفهومها الواسع هي تنفيذ شرع الله .. وشرع الله هو ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ..

ومحتوى الشريعة هو العقائد .. والأخلاق .. والأحكام الشرعية من عبادات ومعاملات .. والمعاملات هي ما يقابل الفكر والسلوك والحاجات الإنسانية من اقتصاد وسياسة واجتماع وقضاء .. إلخ

ولما كانت العبادة (أى تنفيذ شرع الله كاملا) في الإسلام تقوم
على ركنين :

الأول : أن تكون النية فيه خالصة لله .

الثاني : أن تكون العبادة مطابقة لأحكام الشريعة ..

ولن تكون مطابقة لأحكام الشريعة إلا إذا عرفنا ما هي أحكام
الشريعة وكيف فهمها أصحاب رسول الله ثم أصحاب أصحاب رسول
الله ثم الذين تبعوهم بإحسان وهؤلاء الذين وضعوا ضوابط العلوم
الشرعية حتى يستطيع الناس تمييز الحق من الباطل حتى يقوموا على
تنفيذه حق القيام ويعبدون الله بذلك حق العبادة .

وشرع الله جزء منه يؤدي فرادى ، وجزء آخر يؤدي جماعة ، وجزء
لا يؤدي إلا بقيام الدولة المسلمة . فالأمور الاعتقادية والأحكام
الأخلاقية والعبادات يمكن تأديتها فرادى .. وأحكام الزواج والبيوع
والتجارة وما شابهها تحتاج لتأديتها وجود جماعة .. وباقي الأحكام من
إقامة الحدود وإعلان الحروب وما شاكلها تحتاج لتنفيذها وجود الحكومة
المسلمة .

وبهذا نجد أن الحكومة الإسلامية ليست غاية ولكنها وسيلة لتحقيق
كمال العبادة بتنفيذ الأحكام التي يتعذر تنفيذها إلا بإقامة الحكومة . وما
لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

وبهذا نقول أن العمل الصالح لا بد أن يسبقه علم .. وأن العلم النافع
لا بد أن تكون ثمرته عملا صالحا .. ولهذا فإن حددنا مراحل العمل

تحديداً كلياً أدركنا وجوه العلم الذي ينبغي أن نطلبه ، وأحثك يا أخي أن تراجع مراحل العمل السبعة في رسالة التعاليم ، فستجد أن لكل مرحلة أو مرتبة علماً خاصاً يتعلق بها ، حتى تستطيع تحقيق هذه المرتبة من العمل .

بقيت كلمة عن المستوى ..

أما عن مستوى الأخذ بأربعة مستويات :

المستوى الأول : قراءة المتعة .. وهي مثل قراءة قارئ القصة أو الجريدة يشغل بها الوقت .. ولا يهتم بعد الانتهاء منها أن يبقى شيء في ذهنه أم ينساه ، وهذه قراءة عامة الناس .

المستوى الثاني : قراءة التحصيل .. وهي مثل قراءة طالب الجامعة الذي يحاول استيعاب التفاصيل مع تسلسل العناصر حتى يمكنه إخراج هذه المعلومات عند الامتحان ، ولا مانع بعدها من أن ينسى .. ولكن هذه القراءة أعمق من سابقتها .

المستوى الثالث : قراءة النقد .. وهي قراءة تستوعب ما كتب ثم يكون للعقل فيها دور في بيان محاسن الفكرة أو مساوئها .. وإن كانت متأثرة بمذهب فكري معين من عدمه .. وهذا حظ كثير من المثقفين .

المستوى الرابع : قراءة التكوين .. وهي تستوعب المستويات السابقة .. وتزيد عليها بأنها لا تكتفي بمعرفة الصواب العقلي فقط بل تبحث أيضاً عن الصواب العملي الذي يترجم المعرفة إلى عمل ﴿ الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ﴾ .

وهذه قراءة أصحاب الدعوات

كان أسلافنا يقولون : إذا أعطيت العلم كلك أعطاك بعضه ..
وإذا أعطيته بعضك لم يعطك شيئاً .
وصدق الله العظيم ﴿ يا يحيى خذ الكتاب بقوة ﴾ [أي يجد
واجتهاد] وآتيناه الحكم صبياً ﴿ وورد لنا عن عثمان رضي الله عنه
« كنا لا نتعدى العشر آيات حتى نعلم ما بهن ونعمل بهن ، وبذلك
تعلمنا العلم والعمل جميعاً » .
وأسأل الله أن يلهمنا الصواب ويجنبنا العثرات ، وأن يجمعنا على
الحق والخير والسلام .

سياسة تنفيذ الحق

حول المنهج

عن مالك بن أنس قال : قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع : « أمران تركتهما فيكم لن تضلوا ما تمسكتم بهما ، كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ » .

أثار كثير من العاملين في حقل الدعوة الإسلامية قضية عدم وجود منهج واضح ومحدد للفهم والعمل .. ليعرف الفرد موقعه فيما عرفه وفيما ينبغي أن يعرفه .. وخطوات العمل الإسلامي .. وفيما ينبغي عمله في كل خطوة أو مرحلة عمل .. ووضوح المنهج في أذهان العاملين في الحركة الواحدة .. يحقق تناسقا وتوازنا بين الأفراد والمجموعات في الفهم والعمل .

فمهما توزعت بهم الأقاليم .. وتباعدت الأصقاع والبلاد .. فالخطوط العريضة واحدة .. والقواعد الأساسية في المواقف العامة المتشابهة واحدة .. وإذا أملت بالحركة محنة في مكان ما .. ونسأل الله العافية .. وغاب القادة عن ساحة العمل فيستطيع من نجا من الأفراد أن يحمل العبء .. ويواصل المسيرة .. أما فقدان المنهج فسيؤدي إلى اجتهد كل فرد .. أو كل مجموعة على رأسها فرد .. بطريقة مختلفة ..

قد تؤدي في النهاية إلى التناحر .. كما ترى في هذه الأيام من تعدد الجماعات الإسلامية .. وكل يزعم أنه على طريق أهل السنة والجماعة .. ويستطيع أن يجد كل منهم مستنداً لما يدعوه من نصوص صحيحة من الكتاب والسنة .. وهنا يقف بعض الحيارى من الشباب المخلص يتساءلون .. أليس كل هذا موجوداً في الكتاب والسنة؟! إذن فلماذا اختلفت المناهج والطرق؟ هل يعقل أن يتعارض الكتاب بعضه مع بعض؟ حاشا لله ذلك .. إذن من أين جاء التعارض؟ هل هذا راجع إلى أن بعض الجماعات تنشغل بجانب من الإسلام عن بقية الجوانب؟ أو إلى أن بعض هذه الجماعات تعرض ما تنتهاه من جوانب الإسلام كفكر دون أن تتعهد بالتربية؟ أو إلى أن فكرهم الإسلامي خالطة فكر غير إسلامي عن عمد أو عن غير عمد؟ .. ربما بعض ذلك أو كل ذلك أو سبب غير ما ذكرنا ..

وتفرق المخلصون بين هذا وذاك .. وإمكان التفرق قائم أكثر لغيبة المنهج داخل الجماعة الواحدة .. لغيبة وحدة الفهم والتصور والسلوك .. وكلما نشأ لسان عليم صاحب رأي خاص .. يرى في أولويات العمل الإسلامي ترتيباً آخر غير المعمول به .. أو كان ذا رأي سياسي في مسار الحركة .. أو رغبة في زعامة .. أحاطت به مجموعة من المفتونين .. حيث لا يناقش الرأي مع أصحاب الرأي وإصدار القرار في الجماعة بل يشيع ذلك الأمر بين الأفراد والبسطاء من الناس بما يثير لبلة بين الأفراد .. فلو كان المنهج واضحاً وأولويات العمل الإسلامي محددة لما حدث هذا التفرق .

أقول وبالله التوفيق .

أولاً : يستحيل أن يوضع المنهج التفصيلي الذي يغطي كافة الأحداث .. بحيث يجد كل فرد المشكلة الحالية عنده وطرق حلها .. وما على الناس إلا أن يقرأوا وينفذوا ..

ثانياً : لقد وقع بعض القادة في بعض الأماكن في نفس الخط الذي وقع فيه الأفراد الذين يقولون بغيبة المنهج .. وقاموا بتشكيل لجنة للمنهج .. فوضعت منهجاً للتربية والدراسة للالتزام به وليس للاسترشاد به .. وأرادوا من ذلك المنهج أن يصوغ الأفراد في قوالب محددة ليسهل عليهم قيادهم كما يرغبون .

وهذا خلاف ما تعودناه في عهد منشيء هذه الحركة حيث كان المنهج توصية بترشيح كتب معينة مع عدم الانغلاق عليها بل كان يريد لكل فرد أن يكون له فكر مفتوح ولعلك تعود يا أخي إلى ما كتبناه عن كتب التراث مزاياها وعيوبها وعن كتب الفكر الإسلامي المعاصر وكتب الفكر الإنساني المعاصر مع بيان طبقات العلماء والباحثين في القديم والحديث وطبقات القراء والدارسين لأنه بهذه الإشارات تأخذ في يدك أدوات البحث والنظر .. لتتحرك بحرية في المكتبة الإسلامية لتفهم دينك وتزن أقوال الناس وتعرف الدليل لكل ما تعتقه فكراً أو تلتزمه سلوكاً فقد أراد قائد الحركة الأول أن يبني رجال الدعوة فيكشف ما فيها من مواهب لينميها ويصقلها ويهذب ما فيها من هنات .. كما يكون فيهم طريقة للتفكير أكثر من شحن أذهانهم بمجموعة من المعلومات .. كما

يوضح لهم شمول الإسلام وشمول الحركة .. ويبين لهم ساحة العمل التي يتحركون فيها .. لقد أراد لهم أن يناقشوا الجزئيات في إطار النظرة الكلية كما أراد منهم الاستفادة من كل جهد عقلي يبذل فيأخذوا ما عند خصوصونا من خير .. ويكتشفوا ما قد يكون عند علمائنا من أخطاء ليخلصوا الصواب منه .. لم يرد للأفراد أن يكونوا جنوداً له منفذين لكل ما يقال لهم .. بل أراد منهم أن يكونوا جنوداً للحق ينفذون كل ما قام الدليل على صحته .

ثالثاً : إن الانشقاقات الجزئية التي يقوم بها البعض ليست راجعة لقصور في المنهج .. إنما راجعة لرضا بعض الناس عن أنفسهم وشعورهم بأنهم أولى بالقيادة من غيرهم .. فهناك إما خلل في النوايا لرغبة في زعامة أو خلل في أسلوب الحوار .

رابعاً : إن الحديث الذي صدرنا به المقال يبين لنا الكتاب والسنة يحملان حقيقة المنهاج وأسلوب العمل جملة وتفصيلاً .. وأن عدم وضوح المنهاج في ذهن البعض إنما يرجع لعدم جديتهم في طلب العلم .. أو إلى أنهم أخذوا العلم عمن يظنونهم علماء وهم ليسوا بعلماء .. وتشتت الإسلاميون عموماً بين مناهج الجماعات الإسلامية العديدة .. وذلك راجع لجهلهم بحقيقة الإسلام .. فبعض القيادات التي تصدرت للعمل الإسلامي .. إما أنها لا تفهم الإسلام فهماً شمولياً .. وإما أن بعضها الآخر فهم رغبة بعض الحكام في شغل الناس الراغبين في التدين بفرق صوفية سلبية أو بتقديم بعض الجوانب العبادية

في الإسلام لتصرفهم عن شمولية الإسلام التي يترتب على الإيمان بها المطالبة بأن يحكم الإسلام حياة الدولة والناس .. وعن عالمية الحركة التي تستلزم مناصرة الحركات الإسلامية التي تعمل على تحرير شعوبها وعن الجهاد .. لأن الناس لو انشغلوا به لتغيرت موازين القوى في العالم الإسلامي .

كيف نحدد أولويات العمل الإسلامي ؟

لقد عرضنا عليك في آخر مقال في سياسة تنفيذ الحق كلمة عن المنهج أشرنا فيه إلى أننا مخلوقون للعبادة .. وهذه العبادة هي تنفيذ شرع الله .. وشرع الله ما يخص سلوك الفرد والجماعة .. وتحقيق العدل بين الناس بإقامة الدولة .. ومن مهام هذه الدولة إقامة حكم الله في الأرض .. والشرعية في تنفيذ ذلك تعمل على تحقيق مصالح العباد .. كما تعمل على درء المفساد لهم .. وبهذا كانت الشريعة في أحكامها معقولة يمكن إدراك حكمة التشريع فيها .. وما لا ندركه نتهم عقولنا عن قصور إدراكها بعد تيقننا إنها آتية من لدن حكيم عليم .

وسنحرص في هذا المقال على أن نراجع معك بعض ما كتبه الأصوليون في المقاصد الشرعية عندما تعرضوا للمصالح المرسله .. وليس الهدف في مقالي هذا هو تقرير الأخذ بالمصلحة المرسله .. لأنه أصل مختلف فيه .. ولكن الذي لم يختلفوا فيه أن الشريعة الإسلامية قد اشتملت أحكامها على مصالح الناس .. والمصالح المعتبرة هي المصالح الحقيقية .. وهي ترجع إلى أمور خمسة :

حفظ الدين ، وحفظ النفس ، وحفظ العقل ، وحفظ النسل ،
وحفظ المال .. لأن هذه الأمور الخمسة بها قوام الدنيا التي يعيش فيها
الإنسان ، ولا يحيا حياة تليق به إلا بها ..
والفقهاء بالنسبة للمصالح الدنيوية وعلاقتها بالنصوص الشرعية قد
انقسموا إلى ثلاث طوائف :

الطائفة الأولى : قد التزموا النصوص لا يعرفونها إلا عن طريق
ظواهرها .. ولا يفرضون أي مصلحة وراء هذه النصوص .. وهؤلاء هم
الظاهريون نفاة القياس ، فهم يقررون أنه لا مصلحة إلا ما جاء به النص
ولا تلتمس في غيره .

الطائفة الثانية : طائفة تلتمس المصالح من النصوص ، ولكن
تتعرف من عللها مقاصدها وغاياتها .. فيقيسون كل موضع تتحقق فيه
مصلحة على الموضع الذي نص عليه في هذه المصلحة ، بيد أنهم لا
ينظرون إلى المصلحة إلا إذا كان لها شاهد من دليل خاص حتى لا
يختلط عليهم الهوى الموهم للمصلحة الحقيقية ، فلا مصلحة معتبرة إلا
ما يشهد له نص خاص أو أصل خاص ، ويعتبرون الضوابط التي
تتحقق فيها هذه المصلحة غالبا علة القياس .

والطائفة الثالثة : تقرر أن كل مصلحة تكون من جنس المصالح
التي يقررها الشارع الإسلامي بأن يكون فيها محافظة على النفس أو
الدين أو النسل أو العقل أو المال .. ولكن لم يشهد لها أصل خاص
حتى تصلح قياسا فإنها يؤخذ بها على أنها دليل قائم بذاته وهي التي

تسمى مصلحة مرسله أو استصلاحا ..

بهذا اتفق الفقهاء على أن الأحكام الشرعية هي وعاء المصالح الحقيقية .. وأن هذه المصالح في الوجوه الخمسة التي بينها ليست مرتبة واحدة بل هي على مراتب ثلاث :

المرتبة الأولى : مرتبة الضروريات .. وهي التي لا تتحقق وجوه المصلحة المذكورة إلا بها فالضرورة بالنسبة للنفس هو المحافظة على الحياة والمحافظة على الأطراف وكل ما لا يمكن أن تقوم الحياة إلا به .. والضرورة بالنسبة للمال هو ما لا يمكن المحافظة عليه إلا به .. وكذلك بالنسبة للنسل وفي الجملة .. رفع كل ما يترتب عليه فوات أصل من الأصول الخمسة المذكورة يعد ضروريا . وقد شدد الشارع الإسلامي في حمايته ، وأعطاه فضلا من التأكيد .. وإنه إذا ترتب حفظ الحياة على فوات أمر محظور أباح الشارع تناول المحظور ، بل أوجبه إذا لم يكن فيه اعتداء على أحد .. ولذا أوجب على المضطر الذي يخاف الموت جوعاً أن يأكل الميتة أو الخنزير بالقدر الذي يذهب به الجوع ويرفع به درجة الاضطراب .

المرتبة الثانية : مرتبة الحاجيات .. وهو التي لا يكون الحكم الشرعي فيها لحماية أصل من الأصول الخمسة .. بل يقصد دفع المشقة أو الحرج أو الاحتياط لهذه الأمور الخمسة كتحریم بيع الخمر ، لكيلا يسهل تناولها ، وتحریم رؤية عورة المرأة ، وتحریم الصلاة في الأرض

المغصوبة ، وتحريم تلقي السلع وتحريم الإحتكار .. ومن ذلك في المباحات إباحة كثير من العقود التي يحتاج إليها الناس كالمساقاة (دفع الشجر لمن يصلحه على جزء من الثمار) والمزارعة ، والسلم والمرايحة (البيع بزيادة عما اشترى) والتولية (البيع بمثل ما اشترى) .

ونقرر أن من الحاجيات المحافظة على الحرية الشخصية والحرية الدينية .. فإن الحياة تثبت مع غياب هذا .. ولكن يكون الشخص في ضيق .

ومن الحاجيات بالنسبة للنسل تحريم المعانقة ونحوها .. ومن الحاجيات بالنسبة للمال تحريم الاغتصاب والسلب فإن الاغتصاب والسلب لا يذهب بهما أصل المال لأنه يمكن استرداده .. إذ يكونان في العلن .. وكذلك امتناع القادر عن سداد ما عليه من دين .. ومن الحاجيات بالنسبة للعقل شرب القليل مما يسكر الكثير منه .

المرتبة الثالثة : مرتبة التحسينات .. أو الكماليات ، وهي الأمور التي لا تحقق أصل هذه المصالح ولا الاحتياط لها .. ولكنها ترفع المهابة وتحفظ الكرامة وتحمي الأصول الخمسة ومن ذلك بالنسبة للنفس حمايتها من الدعاوى الباطلة .. والسب وغير ذلك مما لا يمس أصل الحياة ولا حاجة من حاجياتها .. ولكن يمس كآلها ويشينها . وذلك يلي المرتبتين السابقتين .

ومن ذلك بالنسبة للأموال تحريم التغيرير والخداع والنصب ، فإنه لا يمس المال ذاته .. ولكن يمس كآلها .. إذ هو يمس إرادة المتصرف في

المال عن بينة ومعرفة ، وإدراك صحيح لوجوه الكسب والخسارة ويمكن الاحتياط له .

ومن ذلك بالنسبة للمحافظة على النسل ، تحريم خروج المرأة في الطرقات بزيتها كما في قوله تعالى ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ، وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ .. الآية ﴾ فإن هذا من قبيل التحسينات ، لأنه حفظ لكمال الأصل ، ولأنه شرف وكرامة ومنع للمهانة والتبذل الذي تقع فيه النساء اليوم .

ومن التحسينات بالنسبة لحماية الدين منع الدعوات المنحرفة التي لا تمس أصل الاعتقاد ولكن بتكائها توجد شكاً في المقررات الإسلامية .. ومنع الاطلاع على كتب الأديان لمن لا يستطيع الموازنة العقلية الدقيقة بين الحقائق الدينية .. ومن ذلك أيضاً ستر العورة وتجنب النجاسة وأخذ الزينة عند الذهاب إلى المساجد وإطلاق اللحية وحضور الجماعات في الصلوات والجمع والجنائز وبعض هذه الأمور واجبة وبعضها مستحبات ولا مانع أن يكون التحسين واجباً في بعض الأحوال .

ومن التحسينات بالنسبة لحماية العقل منع الذميين من إعلان الشرب للمحرمات وبيعها في أوساط المسلمين ولو كان المشترون ذميين .

بعد بيان المقاصد المعتبرة في الشرع ومعرفة ترتيبها حسب الأهمية

وأن المصالح تتفاوت في كل مقصد فوق بعض .. فالضروري مقدم على
الحاجي .. والحاجي على التحسيني .. وبقي أن ننظر لدرجة الطلب
فمنه ما هو واجب ويليه المستحب أو المندوب ويليه المباح فالمكروه
فالحرام وعلاقة هذه الأحكام الخمسة بالمصالح وأثر ذلك على ترتيب
أولويات العمل الإسلامي وأثر ذلك على وضوح المنهج .. لذا نستكمل
هذه العناصر في مقال قادم إن شاء الله تعالى .

سياسة تنفيذ الحق

حول المنهج

بيننا في المقال السابق حاجة الحركة الإسلامية لمنهج يوضح الفهم ويحدد الأولويات ... ويعطي المسلم العامل في حقل الدعوة الأدوات التي تمكنه من أن يتبين الطريق الموصل لرضا الله تعالى من بين الطرق المتشابهة والقريبة والتي تنطلق كلها باسم الإسلام في شكل حركات متعددة يعتمد كل منها على مجموعة من الآيات والأحاديث .

ونحب أن نضيف لما سبق بيانه أن الرسول ﷺ لكي يخلو المجتمع من الرذيلة ويحليه بعد ذلك بفضيلة كان يقول الحديث تلو الحديث على فترات حتى يوصل المعنى في نفس أصحابه .. ثم جاء بعد ذلك المحدثون فجمعوها أبوابا حسب موضوعها أو وفق مسانيدها ..

فإذا قرأ المسلم بابا في الصلاة وإنها عماد الدين قرأ ما ورد من الحث على حضور الجماعة وأنها التي تميز المسلم من غير المسلم تشعر بأنها أهم ما في الإسلام — فلو قامت جماعة تهتم بأداء الصلوات وإتقانها والحث على حضور الجماعة وتدريب أسرار الصلاة وما تؤدي إليه من ترك الفحشاء والمنكر .. لوجدت هذه الجماعة زادا من النصوص يكفي

لذلك .

ولو فكرت جماعة في محاربة البدع لوجدت الزاد الكافي من النصوص .. ولو قامت جماعة تدعو إلى الجهاد لوجدت النصوص التي تجعله أهم ما في الإسلام .. وهكذا يمكن لكل جماعة أن تجد المستند الكافي من النصوص لتجعل فرعاً من فروع الإسلام هو الإسلام ..

وكما ذكرنا في مقال سابق أن العلماء صنفين .. علماء سنة وعلماء فقه .. فعلماء السنة كما ذكرنا هم الذين اهتموا بجمع النصوص ومعرفة الرجال ليبينوا أن كان الحديث صحيحاً أو غير صحيح والفقهاء هم الذين استخدموا هذه النصوص واستنبطوا منها الأحكام أو قاسوا عليها أو ردوا بعضها وقد شبه عالم الحديث بالصيدلي وشبه الفقيه بالطبيب فالأول يجمع الدواء والأعشاب والطبيب هو الذي يصف لكل حالة دواءها المناسب « ورب مبلغ أوعى من ناقل » ومن العلماء من جمع بين الحرفين كالإمام مالك فله الموطأ وله مذهبه المشهور وكذلك الإمام الشافعي فله مسنده وكذلك مذهبه والإمام أحمد له مسنده ومذهبه والإمام البخاري له صحيحه وله مذهبه وإن كان لم يشتهر عنه مذهبه وهكذا والآفة أن يتعرض علماء السنة للفتيا وهم ليسوا أهلاً للاستنباط وقد ردت فتاوي كثيرة من رواة السنة وعلمائها من علماء الفقه وأهل الاستنباط من القديم ... فقد ردت عائشة رضي الله عنها فتاوي كثيرة من الصحابة وصححت لهم مقاصد الحديث وصحح الإمام على رضي الله عنه ما فهمه رافع بن خديج رضي الله عنه النصوص التي رواها

عن الأراضي الزراعية .. وغير ذلك في عصر الصحابة ثم عصر التابعين ومن بعدهم إلى عصرنا هذا .. وتكون المشكلة عندما يتصدر الناس بعض قراء السنة دون أن يكون لهم دراية بالفقه فيستنبطون الأحكام مباشرة من النصوص دون أن يتوفر لهم العلم بطرق الاستنباط وأدوات الاستنباط ولا الاطلاع على أقوال السابقين في المسألة ومعرفة سبب اختلافهم ولا يعرف المناسبة التي قيل فيها الحديث بل لا معرفة له بقواعد اللغة ولا بمرمى الكلمات ثم يفتي بعد ذلك بالنص وكل طلب من الرسول ﷺ عنده يفيد الوجوب ومخالفته حرام ولا يعرف متى يفيد الطلب النذب والاستحباب ولا يعرف الحكم إذا ما تعارض النص مع نص آخر ؟

وما أكثر ما نسمع من الفتاوى الغريبة من الشباب .. وما أكثر ما نسمع بإطلاق حكم الكفر على بعض الناس لمخالفتهم بعض النصوص وبعض الشباب الراغب في رضا الله حائر بين هذا وذاك .. وهؤلاء أكتب .

وقد بينا في مقالنا السابق المقاصد الخمسة والتي اتفق الفقهاء على تقريرها مع ترتيبها حسب أهميتها وهي حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ العقل وحفظ النسل وحفظ المال كما بينا أن بعض الأحكام المشروعة لتحقيق هذه المقاصد منها ما هو ضروري وهو الذي لا تتحقق وجوه المصلحة إلا به ومنها ما هو حاجي وهو ما يدفع به المشقة والخرج عن هذه المقاصد والاحتياط لها ومنها ما هو تحسيني وهو ما يحقق الكمال

ويحفظ الكرامة ويحمي هذه الأصول الخمسة .

تفاوت المصالح في التكاليف الدينية :

تصدى بعض علماء الأصول لبيان التفاوت في الأحكام التكليفية بالنسبة للمصالح ، فقررُوا أن كل ما طلبه الشارع أو خير فيه ، شرعه لمصلحة متحققة فيه .. وأن المصلحة فيه متفاوتة بمقدار الطلب .. وما حرمه إنما حرمه لدفع الفساد ، والفساد فيه يتفاوت بمقدار متفاوت : ولذلك قسم عز الدين بن عبد السلام المصالح إلى ثلاثة أضرب (قواعد كتاب الأحكام في مصالح الأنام) .

أولها : مصلحة أوجبها الله تعالى لعباده .. وهي متفاوتة الرتب منقسمة إلى الفاضل والأفضل والمتوسط بينهما .. فأفضل المصالح ما كان شريفاً في نفسه .. رافعا لأقبح المفاسد ... جالبا لأرجح المصالح .. وهذا القسم واجب الفعل .

وإن الواجبات تتفاوت بمقدار المصلحة فيها ، فما تكون المصلحة فيه أشد يكون وجوبه أقوى وأسبق ، فترى مثلاً أن الشارع في كفارة الصيام قدم عتق الرقبة على غيرها لأن المنفعة أقوى ... وجعل الصيام بعدها .. لأنه أكثر ردعا فهو أنفع ثم جعل إطعام ستين مسكينا لمن لا يستطيع الصيام .. وكأن إطعام المسكين توبة عن ترك الصوم في يوم من رمضان ويعتبر الأصل هو الصوم .

ولقد ذكر عز الدين بن عبد السلام أمثلة لتقديم واجب على واجب لتفاوت المصلحة فيها فقال : « وتقديم إنقاذ الغرق على أداء الصلوات

ثابت ، لأن إنقاذ الغرق المعصومين عند الله أفضل من الصلاة ..
والجمع بين المصلحتين ممكن بأن ينقذ الغريق ، ثم يقضى الصلاة ..
ومعلوم أن ما فاتته من أداء الصلاة لا يقارب إنقاذ نفس مسلمة من
الهلاك .. وكذلك لو رأى في رمضان غريقا لا يمكن تخليصه إلا
بفطر .. فإنه يفطر وينقذه وهذا أيضا من باب الجمع بين المصالح ..
لأن في النفوس حقا لله تعالى .. وحقا لصاحب النفس .. فقدم ذلك
على أداء الصوم دون أصله . » .

والضرب الثاني : ما ندب الشارع عباده إليه لإصلاحا لهم .. وأعلى
رتب الندب دون أدنى رتب مصالح الواجب .. وتتفاوت في النزول إلى أن
نتهي إلى مصلحة يسيرة تقرب من مصالح المباح .

والضرب الثالث : مصالح المباح .. وذلك أن المباح لا يخلو من
مصلحة أو دفع مفسدة .. ويقول عز الدين رضي الله عنه . مصالح
المباح عاجلة بعضها أنفع وأكبر من بعض ولا أجر عليها [هذه النقطة
قد يختلف فيها بعض الفقهاء حيث يرون أنه بالنية يمكن تحويل المباح
لمستحب] فمن أكل شق تمرة كان محسنا لنفسه بمصلحة عاجلة .. ولا
شك أن المباح فيه مصلحة ، ولكنها مصلحة جزئية شخصية لذات
المتناول كالأكل والشرب والمشى وغير ذلك من الأفعال التي فيها مصلحة
ولا شك لصاحبها . وتلك لا ثواب عليها [الأكل فيه قدر واجب وقدر
مستحب وقدر مباح ثم مكروه ثم حرام فليس كل متناول للطعام بالنية
يتحول لطاعة ما دام المرء ليس في حاجة إليه إلا المتعة الشخصية وقد

يفوت بتناول هذا القدر من الطعام الذي لا يحتاج بدنه إليه الفرصة على محتاج بتناوله أو يكون في التناول إسراف في المال أو إهدار للصحة [.
أما المصلحة في الواجب أو المندوب فإنها مصالح ليست شخصية بحتة إذ تعود على صاحبها وعلى الناس [فالطعام الواجب يعود على صاحبه بحفظ الحياة ويعود على الناس بقدرته على أداء واجباته الاجتماعية [فمن تصدق نفلا فصدقته خير للناس . ومن أطمأ الأذى عن الطريق ففي ذلك مصلحة للناس .. ولذلك كان الثواب في الآخرة .. وكان العقاب إذا كان المتروك واجبا .. فمن ترك الزكاة المفروضة أجبره ولي الأمر على دفعها .. ولا يسلم من عقاب الله يوم القيامة إن لم يؤدها .

وبهذا تتبين مراتب المصلحة في التكاليف المطلوبة .. والتي يكون فيها تخيير .. أو وجه المصلحة في التكاليف التي يكون فيها طلب الكف ، فإن المصلحة فيها دفع الفساد ومنع الضرر .. وتفاوت النهي فيها بمقدار قوة الفساد وذيوعه . فالفساد في الحرام أشد من الفساد في المكروه .. وهو متفاوت في كل واحد منهما تفاوتاً كبيراً بمقدار الفساد .. فالتحريم في الزنى لا يماثله تحريم المعانقة والتقييل .. وإن كان كلاهما حراماً .. والتحريم في شرب الخمر ليس مثل التحريم في بيعها ... وتحريم النصب ليس في قوة تحريم السرقة .. وتحريم قطع العضو ليس في قوة تحريم قتل النفس . وتحريم الزنى بغير المتزوجة ليس كتحريم الزنى بالمتزوجة .. وكل ذلك حرام ثابت بدليل قطعي لا شبهة فيه .

وقد قال عز الدين بن عبد السلام رضي الله عنه في تقسيم المفاسد :
« تنقسم المفاسد إلى ضربين .. ضرب حرم الله قربانه .. وضرب كره الله
إتيانه .. » ثم يذكر رضي الله عنه رتب كل ضرب من هذين الضربين
فيقول : « والمفاسد مما حرم الله قربانه رتبتان : إحداهما رتبة الكبائر ..
وهي منقسمة إلى الكبير والأكبر .. والمتوسط بينهما .. فالأكبر أعظم
الكبائر مفسدة .. وكذلك الأنقص فالأنقص .. ولا تزال مفاسد
الكبائر تصغر إلى أن تنتهي إلى مفسدة لو نقصت لوقعت على أعظم
رتب الصغائر .. وهي الرتبة الثانية (أي من المفاسد) ثم لا تزال
مفاسد الصغائر تتناقص إلى أن تنتهي إلى مفسدة لو نقصت لانتهدت إلى
أعلى مفاسد المكروهات ولا تزال تتناقص مفاسد هذه المكروهات حتى
تنتهي إلى حد لو زال لوقعت في المباح » .

ونرى من هذا التقرير وسابقه كيف ربط ذلك الإمام الجليل بين
المطلوب فعله وبين المصالح .. وأنه مرتب في القوة على مقدار ما فيه من
مصلحة .. وكيف ربط بين المحرمات في الشرع وبين المفاسد ربطا
محكما دقيقا لا مجال للريب فيه .. وقد رتب قوة التحريم على قوة
المفسدة فما تكون مفسدته أشد يكون تحريمه أقوى .. وإن المفاسد
متدرجة من التحريم نزولا وصعودا .. فأعظم الأشياء مفسدة أكبر
الكبائر .. ثم ينزل مقدار الإثم بمقدار نزول الفساد حتى يصل إلى درجة
المباح حيث لا يكون لا فساد في الفعل أو في الترك .

رفع الحرج ودفع الضرر

وإذا كانت المصالح هي مقصد الأحكام التكليفية والأحكام الوضعية للارتباط الوثيق بينهما .. فإن الأحكام الشرعية كلها يلاحظ فيها أن تكون مصلحة الشخص لها اعتبارها .. ولا تترك إلا إذا كانت معارضة لمصلحة .. أكبر .. أو كانت مصلحة الشخص في الاعتداء على غيره .. كمن يأكل مال الغير لسد حاجة نفسه .. فإن تلك مصلحة معتبرة لأن ضرر غيره أشد من نفع نفسه وضرر الإباحة أشد من مصلحة التناول بالنسبة لمن يتناول .

ولذلك قرر الإسلام أنه عندما تكون ضرورة أن يكون الشخص في حالة تهدد مصالحته الضرورية ولا تدفع إلا بتناول محظور لا يمس حق غيره فإنه يجب عليه أن يتناول ذلك المحظور .. وقد قرر الفقهاء أن الضرورات تبيح المحظورات .. وتلك قاعدة سليمة .. ولكنها في بعض الأحيان توجبها .. وفي بعض الأحيان تبيحها .. فتجب إذا لم يكن فيها أخذ من حق أحد .. أو لم يكن مما قرر الإسلام الثواب على الصبر فيه .. ولذا قال تعالى ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنَازِيرِ ، وَمَا أَهْلَ بِهِ لغير الله ، فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه .. ﴾ ولكن لم يبيح الإسلام إلا بمقدار ما يدفع الجوع .. إذ لو زاد لكان الضرر .. ومن جهة أخرى فقد زالت الضرورة التي سوغت أو أوجبت تناول الحرام .

ولقد لاحظ الإسلام لمصلحة الناس في دينهم ألا يكلفهم إلا بما

يستطيعون وما يؤدونه باستمرار .. فالتكليفات الشرعية في جملتها مما يمكن احتمال المشقة فيها باستمرار .. لأن المصلحة التي تتحقق بها لا تكون إلا بالاستمرار .. وإذا كانت هناك تكليفات فوق المشقة المعتادة كالجهاد في سبيل الله .. فهي ليست على كل الناس ... وليست مما يطالبون بها باستمرار ..

أما الأخرى ففضيلتها في المداومة عليها .. ولذلك رفع الله سبحانه وتعالى الحرج بالرخص ليتمكن الاستمرار .. قال تعالى ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ .. وقال تعالى ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ .

وكأن الاستمرار على التكليفات التي تكون مشقتها محتملة مقصدا من مقاصد الشرع لأن في ذلك استمرازا على الطاعة .. والطاعة لله تعالى رياضة روحية تربى الوجدان .. وتجعله قويا باستمرار .. ومن غير أن تتمرد دواعي الهوى .. وأن الاستمرار على اليسر يؤدي إلى القدرة على الكبير ... فمن تعود أن يتصدق بقليل من المال كل يوم .. أو كل شهر .. أو كل سنة واستمر على ذلك .. فإنه إن وجد داعي البذل الكبير أقدم عليه .. إذا تعود البذل وسار في طريقه .. وقد جاءت النصوص الدينية الكثيرة تدعو إلى طلب السهل الميسر وتجنب الشاق المتعب ... وقد وصفت السيدة عائشة رضي الله عنها النبي ﷺ فقالت « ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثما » وذلك لأن الأيسر يمكن الاستمرار عليه وقد قال ﷺ : « أحب الأعمال إلى الله

أدومها وإن قل .

ولقد بين النبي ﷺ أن إرهاق النفس بالعبادة ليس مما يطلبه الإسلام ، وأن الشاق لا يمكن المداومة عليه وقد ينقطع به الجهد عنه .. ولذا روى أنه قال « عليكم من الأعمال بما تطيقون ، فإن الله لا يمل حتى تملوا » .. وروى أنه عليه الصلاة والسلام قال : « إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق .. ولا تبغضوا إلى أنفسكم عبادة الله ، وإن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهراً أبقى » .

وهكذا نجد الإسلام بأحكامه الشرعية يتجه إلى تحقيق المصلحة الحقيقية ولا يتجه إلى سواها .. ويسر على الناس أسباب الطاعة .. وبالبناء على هذا قرر الفقهاء قواعد مستمدة من مقاصده .. فقرروا أن الضرر يزال .. وقرروا أنه يدفع أشد الضررين بأقلهما .. وأن الضرر الخاص يحتمل في سبيل دفع الضرر العام ... وأن دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة ..

وهكذا يتبين كيف أخذ الفقهاء من النصوص الدعوة إلى جلب المصالح ودفع المضار بالبناء على النصوص ... ولا يفتات على النصوص فيدعي أنها لا تحقق المصلحة في عصر من العصور ... فإن المصلحة التي تعارض النص هي من قبيل الأهواء النفسية والانحرافات الفكرية ، وهي تحكيم للأهواء في النصوص الدينية ، وجعلها حاكمة على هذه النصوص بالبقاء أو الإنهاء .

ثمرة المقال

ذكرت في مقدمة المقال أن الهدف من عرض المقاصد الشرعية ليس البحث في أصول الفقه .. وإن كانت هذه المعلومات مستقاة من كتب الأصول ولكن الهدف من معرفة المقاصد ومراتب المصلحة هو معرفة مناهج الجماعات المختلفة في ضوء المقاصد الكلية الشرعية .

وقد كان يتعذر استنباط الفقهاء لهذه المقاصد وتحديد مراتب المصلحة فيها إلا بالنظرة الكلية للنصوص وتأمل الجزء في ضوء الكل ومن ثمرة ذلك أن الحركات الإسلامية الصحيحة على مدار التاريخ هي التي أخذت الإسلام أخذا شموليا .. وإعطاء الأهمية لكل جزء من جزئياته بدرجة المصلحة المتحققة من وراء ذلك وبذلك ترتب الأولويات :

فترى من الجماعات من اهتمت بالبدع المصاحبة لزيارة المقابر والاهتمام بالمظاهر الإسلامية من إطالة اللحية واستخدام السواك وتقصير الجلبات والتسييح على الأصابع بدلا من المسبحة وبعض هذه الأمور عند بعض المذاهب واجب وعند البعض الآخر سنة وأغلب هذه الأمور كلها من التحسينات .. وعجب كل العجب أن تترك الواجبات الشرعية من الضرورات ثم الحاجيات ونشغل أنفسنا بالتحسينات .. فبلاد المسلمين منهوبة ومستعمرة وكل يوم يذهب منها جزء .. والجهاد غير معلن والحكم الإسلامي غير قائم .. والعدالة بين الناس مهددة .. وكل ذلك من الضرورات .. ومن المقاصد الأساسية .. ثم نشغل أنفسنا

بمقدار طول اللحية أهي قبضة اليد أم أقل .

وكما وضع أن هذا الأمر أيضا من التحسينات .. وحيدا لو كان علاج هذا الأمر الجزئي في ظل دعوة شمولية مع تقديم الأوجب فالواجب والضروري على الحاجي وهكذا .

هذا من زاوية الفهم الشامل أما من زاوية التطبيق .. فترى جماعة ما تأخذ بالنظرة الشمولية للإسلام .. ولكنها ترى أن الإسلام ينبغي أن يتم تطبيقه من أعلى أى نبدأ من الحكم ومن خلال الحكم الإسلامى يربى المجتمع ومنه يخرج الفرد الصالح مخالفين بذلك النص القرآني ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾ وكذلك السنن العملية للرسول الكريم وللأنبياء صلوات الله عليهم في تربية الأفراد لتتكون منهم المجتمعات الصالحة .

كما نرى جماعة أملت على أفرادها اعتناق رأى فقهي معين في كل مسألة وفق اختيار مسئولها ولا أدري ما يكون الموقف عند الله تعالى إذا رأى أحد الأفراد حكماً آخر يعتمد على دليل أصح فيترك ما صح دليله ليلتزم برأى جماعته وإن أخطأت الدليل فماذا تكون حجته عندما يلقي الله تعالى فرداً ... ويسأل لقد صح عندك الدليل من كلام الله ورسوله .. عما قيل لك من كلام قادتك .. فلم تركت كلام الله واتبعت كلام الناس؟! ثم تزعم أنك فعلت ذلك لعبادتي؟! .

لذا تميزت حركتنا في عدم الدخول في التفاصيل الفقهية لتلزم الناس برأى معين إنما أوصت كل قادر أن يتعرف إلى دليل إمامه حتى يبلغ

درجة النظر فيقارن بين الأدلة ليختار ما يؤمن أنه الحق .

عودة إلى المنهج داخل الحركة

لقد حاولت في السطور السابقة أن ألقى نظرة عابرة في اتجاهات بعض الحركات الإسلامية المعاصرة في ضوء المقاصد الإسلامية ثم بقى أن أقف مع أبناء حركتنا :

أولا : إذا علمنا أن أحكام الشريعة توزع على المقاصد الخمسة السابقة عرضها فينبغي على الأفراد الاهتمام بدراسة الشريعة دراسة وافية متأنية لأجل العمل بها عقيدة فأحكاما أخلاقية وتشريعية . ومن خلال الدراسة سيتبين الأوجب فالواجب .. ومنها تتحدد خطوات العمل .. لنعرف ما نبادر به من ضرورات وما يمكن عدم الانشغال به الآن من التحسينات .. فما يمكن تحقيقه من هذه التحسينات يكون جميلا .. وما يتأخر في تنفيذه بعض الناس فلا أجعل ذلك معهم نقطة حوار تشغلنا عن الضروري والحاجي .

ثانيا : أن وضوح هذا الفهم الكلي بهذه الأولويات لبعض طلاب العلم سيشترك بصماته على طريقة طلبه للمعرفة حيث تجد نخوت هؤلاء تدور حول العلم الذي يبنى عليه عمل أما الآخرين فيحلوا لهم الترف الفكري الذي انشغل به بعض القاعدين من المسلمين في العصور المختلفة .

ثالثا : لقد حاولت في مقالات سابقة أن أعطي تصورا عريضا عن مناهج العلماء في البحث وبيان مستواهم في العطاء .. وضوابط الأخذ

عنهم ، حتى يستطيع الباحث أن تمتد يده للمكتبة الإسلامية .. وهذا يختلف عن فهم بعض أحيائنا في عمل منهج دراسي كالأسلوب المدرسي يحدد كتباً محدده لمؤلفين أغلبهم معاصرين لتكوين التصور الإسلامي عن الأفراد .

والأسلوب الأول في تصوري إنما يحرص على بناء طريقة للتفكير والدراسة والطريقة الثانية إنما تبث حجماً من المعلومات في ذهن الدارس يفترض إنها صحيحة دون أن تعطيه أدوات وأساليب المراجعة والتحقيق والتمحيص لمعرفة وجه الحق في كل مسألة يدرسها .. فالطريقة الأولى طريقة للترشيد .. والطريقة الثانية طريقة للإلزام ... وهذا ما حدث عند نشأة الأئمة الأعلام .. الذين تربوا على كيفية تحرى الحق .. ثم تلاهم تلاميذ التزموا بالحقائق التي توصل إليها أساتذتهم مع فهم دليلهم . ثم تلا ذلك بعد مدة أجيال أخذوا الأحكام المجردة دون معرفة الدليل .. ثم جاءت أجيال تقيس على الأحكام بعيداً عن الدليل حتى حدث تغير في المسار الأصلي .. فكان ما نعرفه من مظاهر الشيخوخة التي أصابت العالم الإسلامي قبل وبعد سقوط الخلافة الإسلامية في شيخوخة الفكر والاجتهاد والجهاد والالتزام الإسلامي شريعة وأخلاقاً وصفاء عقيدة .. وإنني أخشى أن نصل هذه المرحلة بما يخططه بعضنا في أقاليمهم فتصيب الحركة آفات الشيخوخة قبل أن تقوم الدولة الإسلامية . فإن قامت على مثل هذا البناء .. قامت دولة مريضة ..

لذلك أطالب بالعودة إلى تأمل عناصر الفهم التي ذكرها مرشد

الجماعة الأول في رسالته التعاليم .. والتي يحاول فيها العودة إلى طريقة الدراسة والفهم التي كان عليها صحابة رسول الله ﷺ وتابعهم إلى عصر الأئمة .. هذه الفترة التي تميز أسلوب التربية فيها بإخراج جيل من العلماء الأفذاذ .. تركوا لنا أكبر ثروة فقهية في جميع المسائل .. حيث لا تجد كتاب فقه أو أخلاق أو عقيدة إلا ويستشهد بأقوال علماء هذه الفترة مما يبين خصوصية هذه الفترة و ثراءها العلمي والعملية .

فقد يظن ظان أن تقنين كل شيء في لوائح وتحديد المناهج في كتب محددة لا يخرج عنها الدارس وأوامر لا يتحرك الناس إلا من خلالها .. هو مظهر من مظاهر النظام والقوة والانضباط .. ولكنني أرى أنها مظهر من مظاهر الفراغ لغياب أئمة أعلام مثل حسن البنا .. فحاولوا ملأ هذا الفراغ بهذه اللوائح وهذه المناهج المحددة الضيقة المسار لمنع التفلت والتسيب .. قد يكون هذا مفيدا في الأماكن التي تخلو من موجه أو معلم أو قائد تربى في محضن الدعوة الأول فتكثر في هذه المنطقة الاجتهادات والثيرات المتعارضة ..

ولكن هذا الأسلوب غير مفيد مع فئة يتوفر فيها عدد من الفاهمين لكليات الدعوة والحركة .. ملتزمين بالواجبات الإسلامية .. طالبين للمعرفة .. يعرفون أدب الحوار ويلتزمون به حتى يتوصلوا إلى الحقيقة .. هؤلاء اجتهاداتهم لن تكون خارجة عن الأصول العامة .. بل ستكون إثراء لفكر الحركة وحيويتها .

أما الذين ضيقوا الطريق ليضمنوا الالتزام بالمفهوم الذي يرونه ، فإن

عملهم قد يكون صوابا الآن في مكان محدد في ظل ظروف استثنائية تحتاج لتكوين قاعدة فاهمة ملتزمة .. لكن لا ينبغي أن يكون هذا الاستثناء أصلا يحكم الحركة كلها ... لأنه سيأتي بعد ذلك زمان يأتي فيه قادة أقل علما وخبرة فتصبح اللوائح والمناهج قيда في أيديهم على مسار الحركة .. بل يمكن أن ينحرفوا بالحركة ببطء دون أن يدري العامة .. أما الخاصة الواعية فيقصون عن العمل بحجة عدم الالتزام . ولكي تستطيع تكوين تصور كلي وشمولي لتتمكن من تحديد أولويات العمل الإسلامي أوصيك ونفسي ببعض أمور ليس من قبيل الحصر ولكن للاسترشاد ...

أ- أن تعمل على استيعاب الأحكام الإسلامية مع أدلتها وفهم مقاصد الشريعة وتتعرف على مناهج التفكير عند صحابة رسول الله وتابعيهم بإحسان عند الأئمة الأعلام .

ب- أن تعمل كذلك على تفهم حالة العالم الإسلامي جملة وتفصيلا وما فيه من جماعات تعمل للإسلام بوعي .. أو بعاطفة .. وما يمكن أن يؤدي حيال هذه الجماعات من تبصرة ومؤازرة .

ج- أن تتعرف أيضا على نواحي النقص في علمك أو التزامك أو عطائك نحو أخوانك أو دعوتك لتستكمل هذا النقص وتدعو محبيك أن يتعاونوا معك في التناصح والالتزام ليعين كل منكم الآخر على نفسه .

د- كذلك فإن دراستك لأحوال جماعتك وقيادتك بما فيها من إيجابيات وسلبات في التربية والعلم والعمل والتخطيط ووسائل التنفيذ

والإدارة وكيفية اتخاذ القرار تساعد على يقظة الصف ... وتجعل المسؤولية منوطة بجميع العاملين في الصف وليس في القيادة وحدها ... فمن إستطاع أن يسد ثغرة من ثغرات الصف أو المسلمين عموما فليفعل .. وإن من حيوية الحركة أن يدرك الأفراد المباح والأولى في الفعل .. والصواب والأصوب .. حتى إن مات جيل القيادة خرجت أجيال تحمل الأمانة .

هـ- أن تعمل على دراسة تاريخ الدولة الإسلامية وتتعرف على تجارب العقلاء والساسة فيها وتجارب الحركات الإسلامية التي سبقت حركتك .

و- وأن تعمل على دراسة خطط خصومك ووسائلهم واتفاقهم على حركك رغم ما بينهم من تناحر .. مع محاولة الاستفادة من تعارض مصالحهم لصالح حركتك أو للمسلمين عموما دون التنازل عن شيء من شريعتك أو مستقبل حركتك .

ما سبق يعتبر خطة دراسة وعمل طريقة لتكوين الخطط والأفكار وبدلا من أن تنتظر من قيادتك أن تمدك بمناهج العلم وأساليب العمل تستطيع أنت أن تقدم لدعوتك ولقيادتك سهما مما أفاء الله عليك به من معرفة .. وبالمناظر الواعي تستطيع أن تلتقط لقطات هامة يمر عليها غيرك مروراً عابراً من غير التفات ... إن مسؤوليتك يا أخي حيال هذه الدعوة لا تقل عن مسؤولية أكبر رأس فيها .. والله الهادي إلى الحق وإلى سواء السبيل ..

فهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة الناشر	٥
الشباب وسياسة تنفيذ الحق	
— وقفة مع كتب الفكر الإسلامى المعاصر	١٠
— لماذا التلقى على الأستاذ المعلم	١٥
— أسرار التلقى على العلماء	١٩
— عيوب اتباع الأستاذ	٢١
التراث	
— الفهم	٢٤
— كلمة عن منهج التصوف	٣٤
— طبقات العلماء	٣٦
— الطبقات المقلدة	٤٠
— مأخذ على ما آلت إليه المذاهب الفقهية	٤٣
— موقف الحركة الإسلامية من الجمود المذهبى	٤٤

في الثقافة الإسلامية

- ٥٠ — محتوى الكتب الإسلامية المعاصرة
- ٥١ — تقويم الكتب الإسلامية المعاصرة
- ٥٢ — كتب الفكر الإسلامي المعاصر
- ٥٤ — نظرة إلى بعض مكاتبات الشباب في الحركة الإسلامية
- ٥٥ — أسلوب الأخذ ومستواه
- ٥٦ — لماذا نطلب العلم
- ٥٨ — كلمة عن مستويات الأخذ

حول المنهج

- ٦٤ — تحديد أولويات العمل الإسلامي
- ٧٣ — تفاوت المصالح في التكاليفات الدينية
- ٧٧ — رفع الحرج ودفع الضرر
- ٨٢ — عودة إلى المنهج داخل الحركة